A/68/12 (Part I)

الأمم المتحدة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الجزء الأول
يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والستون
الملحق رقم ١٢

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والستون
الملحق رقم ١٢

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الجزء الأول
يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٣

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرمـــوز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0251-8074

[١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣]

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	معلومات أساسية	١	١
ثانياً –	مقدمة	٢-٦	١
ثالثاً –	الفئات التي تُعنى بها المفوضية	٧-١٠	٢
رابعاً –	استعراض عام للحماية والعمليات	١١-٤٢	٣
	ألف – التحديات الرئيسية في مجال الحماية	١١-١٤	٣
	باء – حماية اللاجئين في سياق الهجرة الدولية	١٥-١٨	٤
	جيم – اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، وبروتوكولها لعام ١٩٦٧	١٩	٥
	دال – حالات انعدام الجنسية وحماية الأشخاص عديمي الجنسية	٢٠-٢٣	٥
	هاء – التطورات البارزة على الصعيد الإقليمي	٢٤-٣١	٦
	واو – سلامة وأمن الموظفين والأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية	٣٢-٣٤	٩
	زاي – التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ	٣٥-٣٧	١٠
	حاء – ضمان الاحتياجات والخدمات الأساسية	٣٨-٤٢	١١
خامساً –	إيجاد حلول دائمة	٤٣-٥٧	١٢
	ألف – حالات اللاجئين التي طال أمدها	٤٣-٤٥	١٢
	باء – العودة الطوعية إلى الوطن	٤٦-٤٨	١٣
	جيم – الاعتماد على النفس والحلول المحلية	٤٩-٥٠	١٤
	دال – إعادة التوطين	٥١-٥٧	١٥
سادساً –	الشراكات والتنسيق	٥٨-٦٤	١٦
سابعاً –	المساهمات المقدمة إلى المفوضية	٦٥-٦٧	١٨
ثامناً –	المساءلة والرقابة	٦٨-٧٣	١٩
تاسعاً –	الخلاصة	٧٤	٢٠

الجداول

الأول –	اللاجئون وملتمسو اللجوء، والمشردون داخلياً، والعائدون (لاجئون ومشردون داخلياً)، والأشخاص عديمو الجنسية، وغيرهم ممن تُعنى بهم المفوضية حسب بلد/إقليم اللجوء، في نهاية عام ٢٠١٢	٢١
الثاني –	ميزانية المفوضية ونفقاتها في عام ٢٠١٢	٣٣

أولاً- معلومات أساسية

١- ينص قرار الجمعية العامة ١٥٣/٥٨ على أن يقدم المفوض السامي لشؤون اللاجئين تقريراً سنوياً خطياً إلى الجمعية العامة، "على أن يتضمن هذا التقرير كل عشر سنوات، ابتداءً من الدورة الثامنة والستين، استعراضاً استراتيجياً للوضع العالمي للاجئين ودور المفوضية". وتبعاً لذلك، يُقدَّم تقرير هذا العام في جزأين: أما الجزء الأول فيغطي أنشطة المفوضية للفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٣، بينما يحتوي الجزء الثاني على الاستعراض الاستراتيجي. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية، بما في ذلك تفاصيل عن العمليات الإقليمية والقطرية، في التقرير العالمي للمفوضية لعام ٢٠١٢ على الرابط: http://www.unhcr.org/globalreport.

ثانياً- مقدمة

٢- في عام ٢٠١٢، هرب أكثر من ١,١ مليون شخص من بلدانهم الأصلية بسبب الاضطهاد والنزاع - وهو أعلى رقم للاجئين المشردين حديثاً أثناء أي فترة ١٢ شهراً منذ بداية هذا القرن. وقد اختُبرت قدرة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركائها على الاستجابة في حالات الطوارئ اختباراً شديداً مع ظهور أربع أزمات حادة في وقت متزامن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والسودان/جنوب السودان والجمهورية العربية السورية. وفي الوقت الذي لا تزال فيه المفوضية تعالج النتائج المترتبة على النزاعات التي حدثت في كوت ديفوار وليبيا والصومال، فإنها قد نشرت جميع مواردها المتاحة، بما في ذلك موارد شركائها، بغية تلبية احتياجات عمليات نزوح متنامية باطراد من اللاجئين.

٣- وقد أُجهدت الموارد البشرية والمالية للمفوضية إجهاداً هائلاً في هذا الصدد. فقد نُشر في بعثات طوارئ أكثر من ٤٦٠ موظفاً من موظفي قائمة الطوارئ الخاصة بالمفوضية ومن قوائم الاحتياطيين لدى شركائها. وفي الوقت نفسه، فإن شبكة المحاور اللوجستية السبعة المنشأة حديثاً قد خفضت أوقات تسليم مواد الإغاثة المطلوبة على وجه الاستعجال من أجل اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً. وقد وصلت مخزونات مودعة في الأماكن المحددة مسبقاً في عمان ودبي إلى العملية المضطلع بها في سوريا براً وجواً، في حين أن الشحنات المرسلة بالنقل الطُرقي من أكرا قد مونت العملية الطارئة في مالي، وقام محور نيروبي بمد شريان للحياة إلى العمليات المضطلع بها في شرقي أفريقيا.

٤- وفي حالات الطوارئ الرئيسية، فإن البلدان المجاورة قد قامت إلى حد كبير بإبقاء الحدود مفتوحة وباحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية على الرغم من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على ذلك. فقد فتحت المجتمعات المضيفة أبوابها أمام اللاجئين، فزودتهم بأماكن إيواء مأمونة وأحسنت استقبالهم. وحُولت المدارس والمساجد والكنائس إلى ملاجئ

للوافدين الجدد، كما أن الأُسر قد استقبلت أقاربها والغرباء على السواء. وكان الكرم الذي أبدته أعداد كبيرة جداً من الأفراد والمجتمعات المحلية وحكومات هذه البلدان تأكيداً مُجدَّداً للقيم العالمية التي تقوم عليها المساعدة الإنسانية وحماية اللاجئين.

٥- ورغم القدر الهائل من المودة، فإن المزيج المؤلف من الأزمات الجديدة وحالات الطوارئ التي طال أمدها قد أبرز القدرة المحدودة للمجتمع الدولي على معالجة الأسباب الجذرية للصراع. فبدون توافق آراء دولي يتسم بالقوة والفعالية ويهدف إلى منع حدوث النزاعات وحلها في وقت مبكر، سيصبح من غير الممكن على نحو متزايد التنبؤ بخريطة الوضع الإنساني.

٦- وبينما تتصدى المفوضية للنتائج المأساوية المترتبة على الصراع، فإنها تواصل استكشاف الفرص المتاحة لتحقيق ما يحتاج إليه اللاجئون أكثر من أي شيء آخر وهو: إيجاد حل دائم ينطوي على إمكانات حقيقية لإعادة بناء حياتهم. ويجري حول العالم تنفيذ استراتيجيات تقوم على إيجاد حلول شاملة، كما يجري تكملة الحلول التقليدية بفرص أخرى مثل الترتيبات المتعلقة بالإقامة القانونية البديلة. بيد أنه في ظل وجود فجوة متزايدة بين الاحتياجات والموارد المتاحة، تواجه المفوضية تحدياً مستمراً يتمثل في الموازنة بين استجابتها لحالات الطوارئ والاستثمار في الحلول الدائمة.

ثالثاً- الفئات التي تُعنى بها المفوضية

٧- في نهاية عام ٢٠١٢، كان يوجد أكثر من ٣٥,٨ مليون شخص تعنى بهم المفوضية[(١)]، بمن فيهم نحو ١٠,٥ ملايين لاجئ. وقد حدثت عمليات نزوح جديدة ضمت أكثر من ١,١ مليون لاجئ خلال العام جاؤوا بصورة رئيسية من الجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والصومال، ومالي. بيد أن هذه الزيادة في العدد الإجمالي للاجئين قد قابلتها جزئياً العودة الطوعية لنحو نصف مليون لاجئ، عادوا بصورة رئيسية إلى أفغانستان، والعراق، وكوت ديفوار.

٨- وبلغ عدد الأشخاص الذين شُردوا داخل بلدانهم نتيجة للنزاع نحو ٢٨,٨ مليون شخص في نهاية عام ٢٠١٢، واستفاد منهم نحو ١٧,٧ مليون شخص من حماية المفوضية ومساعدتها. ويمثل هذا العدد الأخير زيادة قدرها ٢,٢ مليون شخص بالمقارنة مع عام ٢٠١١.

---

(١) يعرض الجدول ١ الفئات التي كانت تُعنى بها المفوضية في نهاية عام ٢٠١٢. وللاطلاع على معلومات إحصائية أكثر تفصيلاً، انظر الاتجاهات العامة للمفوضية في عام ٢٠١٢، المتاحة على الموقع الشبكي التالي: www.unhcr.org/statistics.

٩- وكانت الإحصاءات المتعلقة بالأشخاص عديمي الجنسية متاحة بخصوص ٧٢ بلداً، بالمقارنة مع ٣٠ بلداً فقط بلّغ عن هذه الأرقام في عام ٢٠٠٤، عندما بدأت المفوضية تجمع بصورة منهجية البيانات المتعلقة بالأشخاص عديمي الجنسية. ومع تحسّن القدرة على جمع البيانات، تمكنت المفوضية حتى الآن من تحديد وجود ٣,٣ ملايين شخص عديم الجنسية، رغم أنه لم تتوافر حتى الآن إحصاءات شاملة بشأن عدد الأشخاص عديمي الجنسية على نطاق العالم. بيد أنه يُقدر أن مجموع عدد هؤلاء الأشخاص على نطاق العالم يزيد عن عشرة ملايين.

١٠- وخلال عام ٢٠١٢، قُدم إلى الحكومات أو مكاتب المفوضية في ١٦٤ بلداً أو إقليماً نحو ٧٠٠ ٨٩٣ طلب فردي للجوء أو للحصول على وضع اللاجئ، وكان ذلك هو ثاني أعلى مستوى للطلبات خلال العشر سنوات الماضية. وشكل ذلك زيادة قدرها ٣ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١١ (٦٠٠ ٨٦٤ طلب). وسجلت المفوضية ١٣ في المائة من المجموع العالمي. وجاء أكبر عدد من الطلبات الجديدة المقدمة من الأفراد في عام ٢٠١٢ من طالبي اللجوء القادمين من جمهورية الكونغو الديمقراطية (٤٠٠ ٥٢)، وأفغانستان (٩٠٠ ٤٨)، والجمهورية العربية السورية (٨٠٠ ٣١)، وإريتريا (٧٠٠ ٢٩)، وباكستان (٥٠٠ ٢٨)، والصومال (٣٠٠ ٢٨).

رابعاً- استعراض عام للحماية والعمليات

ألف- التحديات الرئيسية في مجال الحماية

١١- كان تعدد وقوع الأزمات اختباراً لقدرة المفوضية على تقديم المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية. فبالإضافة إلى الضغوط الواقعة على القدرة التنفيذية للمفوضية والناجمة عن حدوث حالات طوارئ كبيرة الحجم ومتزامنة، فإن تعقيد كثير من الأوضاع - التي تنطوي على انعدام الأمن ووجود عقبات إدارية ووجود بعض الأماكن في مواقع نائية أو يتعذر الوصول إليها - قد أثر على تنفيذ خدمات الحماية. وقد ظل ضمان حيز الحماية هو والطابع المدني والإنساني للجوء، بصورة خاصة، يشكلان اثنين من التحديات الرئيسية. وكان نقل اللاجئين من مناطق حدودية مضطربة هو إحدى الأولويات في أماكن مثل إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وجنوب السودان، وموريتانيا، والنيجر.

١٢- وقد اشتملت المخاطر التي تواجه الحماية على وقوع هجمات محددة الهدف، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والتجنيد الإجباري وخاصة للأطفال. واستمر في كثير من المناطق وجود تعصب وكره للأجانب وعنف له دوافع عنصرية، مما أثّر على الأمن البدني لملتمسي اللجوء واللاجئين ومما أدى إلى صدور قوانين وسياسات وحدوث ممارسات تقييدية. كما أن القيود المفروضة على حرية التنقّل واحتجاز ملتمسي اللجوء واللاجئين - وهو كثيراً

ما يحدث في ظل أوضاع متردية تماماً أو شبيهة بالسجن – ظلت تشكل أحد دواعي القلق في كثير من البلدان. وكان الاحتجاز بوصفه رادعاً لحالات الوصول في المستقبل، وإن كان رادعاً عديم الفعالية ومتعارضاً مع القانون الدولي، هو السياسة المعلنة لقلة من الحكومات.

١٣- وشهد العام الأخير عدداً من حالات الإعادة القسرية في معظم المناطق. وقد ثار خطر هذه الإعادة القسرية في مجموعة متنوعة من السياقات، من بينها إعاقة الوصول إلى الإقليم أو إلى إجراءات اللجوء؛ وعدم وجود نظم فرز في كثير من البلدان؛ ووجود عوائق قانونية في إجراءات قبول اللاجئين؛ وحالات إغلاق الحدود؛ ورد القوارب التي تنقل ملتمسي اللجوء في عرض البحر.

١٤- وقد ركب اللاجئون وملتمسو اللجوء والمهاجرون البحر بأعداد كبيرة، مغادرين في رحلات محفوفة بالمخاطر على قوارب مكتظة وغير صالحة للملاحة. وأدَّت الزيادة الهائلة في التنقلات البحرية غير النظامية في آسيا إلى فقدان أرواح المئات في عرض البحر. وأدت الجهود التي بذلتها بعض الدول الساحلية لإنقاذ الأشخاص الذين يواجهون الخطر وتيسير نزولهم إلى البر إلى إنقاذ أعداد لا حصر لها؛ ومع ذلك فقد ثبت أن من الصعب للغاية في بعض الحالات التوصل إلى اتفاق على بلد يتزلون إلى إقليمه. وتسلط هذه التحديات الضوء على الحاجة الملحة إلى تنسيق الاستجابات الإقليمية.

باء- حماية اللاجئين في سياق الهجرة الدولية

١٥- كثيراً ما يقوم الأشخاص ذوو الاحتياجات المتعلِّقة بالحماية الدولية بالسفر بانتظام إلى جانب مجموعات أخرى باستخدام الطريق نفسه ووسائل النقل نفسها. وكثيراً ما تكون لديهم دوافع متعددة للتنقّل، بما في ذلك دوافع اقتصادية واجتماعية وسياسية. وقد ظلت المفوضية تشارك بنشاط في المناقشات الأوسع نطاقاً المتعلقة باللجوء والهجرة، على مستويي السياسات والعمليات، لضمان أن تنعكس مبادئ الحماية الدولية في تحديد الاستجابات لأوضاع الهجرة.

١٦- وواصلت المفوضية العمل مع الدول بغية استحداث وتنفيذ نظم للدخول تراعي الحماية تماماً. فقد اضطلعت بعمليات رصد مشتركة للحدود، وبتدريب الموظفين العاملين عند الحدود على تناول المسائل المتعلقة باللجوء، ووضعت إجراءات موحدة لتحديد هوية ملتمسي اللجوء واللاجئين القادمين عند وصولهم إلى الحدود وتسجيلهم ومتابعتهم. وسعت أنشطة الدعوة والتدخلات القانونية إلى الترويج لإجراءات سليمة ومنصفة وفعالة بشأن اللجوء. ولتناول القضايا المعقدة التي تطرحها تحركات الهجرة المختلطة، واصلت المفوضية تطوير وتنفيذ استراتيجيات للحماية على الصعيد الإقليمي ارتكزت على *خطة العمل المؤلفة من ١٠ نقاط لحماية المهاجرين والهجرة المختلطة* (انظر الرابط: www.unhcr.org/refworld).

١٧- وقد افتُتح في بانكوك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ مكتب دعم إقليمي، يديره الرئيسان المتشاركان لعملية بالي، أي استراليا وإندونيسيا، وتدعمه المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة، ويرمي إلى دعم تنفيذ "إطار التعاون الإقليمي" المعتمد في الاجتماع الوزاري لعملية بالي المعني بتهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية. وقد استهل مكتب الدعم الإقليمي عدة مشاريع، من بينها مشاريع بشأن حركات الهجرة غير النظامية والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، قامت المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية بعقد 'المؤتمر الإقليمي للكاريبي المعني بحماية الأشخاص الضعفاء في تدفقات الهجرة المختلطة في جزر البهاما' الذي فتح باب الحوار فيما بين الدول بغية رعاية التعاون الإقليمي والترويج لنهْج مراعٍ لمتطلبات الحماية وموجَّه نحو إيجاد حلول بشأن حركة الهجرة المختلطة. وفي آسيا الوسطى، قام اجتماع أول لكبار المنسقين الإقليميين بإقرار مشروع إطار للتعاون الإقليمي وخطة عمل إقليمية لتفعيل "عملية ألماتي". وفي منطقة القرن الأفريقي واليمن، قامت أمانة الهجرة المختلطة الإقليمية بعملية تحسين كبيرة للتعاون ولتقاسم المعلومات فيما بين الوكالات، متيحةً نموذجاً جيداً يمكن استنساخه في أماكن أخرى.

١٨- وفي عام ٢٠١٢، تعرض آلاف الأشخاص، بمن فيهم أشخاص لاجئون، لاعتداءات خطيرة على أيدي شبكات إجرامية للتهريب أثناء انتقالهم من منطقة القرن الأفريقي إلى مصر وإسرائيل. واستجابةً لذلك، وضعت المفوضية استراتيجية وخطة عمل إقليميتين شاملتين للتصدي لتهريب الأشخاص والاتجار بهم من شرق أفريقيا والقرن الأفريقي (بما في ذلك الطرق التي تشق شبه جزيرة سيناء، والطرق الرابطة بين جيبوتي واليمن، ومن شمال أفريقيا إلى أوروبا).

جيم- اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، وبروتوكولها لعام ١٩٦٧

١٩- مازالت اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين (اتفاقية عام ١٩٥١) وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ يشكلان اثنين من أكثر المعاهدات الدولية التي حظيت بالتصديق عليها على أوسع نطاق. ولم تحدث حالات انضمام جديدة إلى هذين الصكين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وإن كانت هندوراس قد سحبت تحفظاتها على المواد ٢٤ و٢٦ و٣١ من اتفاقية عام ١٩٥١. وتُبقي قرابة ٧٠ دولة على تحفظاتها على اتفاقية عام ١٩٥١ أو على بروتوكولها لعام ١٩٦٧. وتحث المفوضية الدول على النظر في الانضمام إلى هذين الصكين وإلى سحب تحفظاتها عليهما.

دال- حالات انعدام الجنسية وحماية الأشخاص عديمي الجنسية

٢٠- عملت المفوضية على الترويج للانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بوضع اللاجئين وإلى اتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية. وبالإضافة إلى الاتجاه الإيجابي المشاهد في السنوات الأخيرة من حيث الانضمام إلى اتفاقيات الأشخاص عديمي

الجنسية، فإن عشرة دول – هي إكوادور، وأوكرانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، وتركمانستان، وجامايكا، وجمهورية مولدوفا، وهندوراس – قد انضمت إما إلى إحدى الاتفاقيتين أو إلى كلتيهما منذ بداية عام ٢٠١٢. وهذا يصل بمجموع الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥٤ إلى ٧٧ دولة وفي اتفاقية عام ١٩٦١ إلى ٥١ دولة.

٢١- وقد حددت المفوضية مسألة السعي إلى تحقيق تحسينات في قوانين الجنسية تمنع حدوث حالات انعدام الجنسية وتحد منها باعتبارها جهداً من جهودها الاستراتيجية العالمية ذات الأولوية. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قامت المفوضية بالترويج لإصلاح قوانين الجنسية وقدمت المشورة التقنية إلى مجموعة واسعة من الدول. وعدّلت إحدى عشرة دولة تشريعاتها المتعلقة بالجنسية لكي تُدرج أو تعزز أحكاماً تشريعية ترمي إلى منع حدوث حالات انعدام الجنسية أو الحد منها. وقد دعمت المفوضية قدرتها على تحديد الفجوات القائمة في التشريعات عن طريق استحداث قاعدة بيانات تحليلية عالمية تضم القوانين الوطنية، ودراسات قطرية وإقليمية إضافية، وبحوثاً تتعلق بالتمييز ضد المرأة في قوانين الجنسية.

٢٢- وكثفت المفوضية الجهود الرامية إلى منع حدوث حالات انعدام جنسية عن طريق تقديم الدعم إلى عمليات التسجيل المدني وإجراءات التوثيق، وكذلك عن طريق تقديم المعلومات والمساعدة القانونية إلى الفئات المتأثرة. وروجت المفوضية أيضاً لضرورة اعتماد الدول لإجراءات للبت في وضع اللاجئ بغية تحديد المهاجرين عديمي الجنسية الموجودين على أراضيها وضمان أن تجري معاملتهم وفقاً لاتفاقية عام ١٩٥٤ وللمعايير ذات الصلة. ولكي تدعم المفوضية جهود الدول فيما يتعلق بهذه العملية، فإنها أصدرت مبادئ توجيهية بشأن *"إجراءات البت فيما إذا كان الفرد شخصاً عديم الجنسية أم لا"* و *"وضع الأشخاص عديمي الجنسية على الصعيد الوطني"* (انظر الرابط: www.unhcr.org/refworld).

٢٣- وحدث تقدم بطيء ولكن مطرد في خفض حالات انعدام الجنسية في عدد من البلدان. فقد أوضحت البيانات المتاحة للمفوضية أن زهاء ٩٤ ٦٠٠ شخص كانوا عديمي الجنسية من قبل قد اكتسبوا إحدى الجنسيات أو أُكد لهم امتلاكها.

هاء- التطورات البارزة على الصعيد الإقليمي

٢٤- في أفريقيا، اتسمت بيئة العمليات بهيمنة حالات الطوارئ الجديدة والحالات المستمرة، كما اتسمت بالفرص المتنامية لإقفال عدة أوضاع للاجئين طال أمدها كما شُرح ذلك في الفصل الرابع أدناه. وقد ظل عدد الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى مستقراً عند رقم ١٢ مليون شخص.

٢٥- وقد كُرس لحالات الطوارئ قدر يُعتد به من الموارد والاهتمام، بما في ذلك الحالة في مالي. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تشرد نحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص داخلياً نتيجةً للعنف

وعدم الاستقرار في شمالي مالي، بينما هرب أكثر من ٠٠٠ ١٧٥ شخص عبر الحدود إلى بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر. ففي منطقة أدى فيها الجفاف وانعدام الأمن الغذائي لفترة مطولة إلى التسبب فعلاً في أزمة إنسانية حادة، ترتب الآن على هذا النزوح الهائل للأشخاص حدوث مزيد من المعاناة لدى سكان مالي. وقد اتسم الوضع بحدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي وتجنيد الأطفال، بينما أُعيقت في عدة أماكن جهود تقديم المعونة بفعل الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى هذه الأماكن وانعدام الأمن فيها. وكان من بين الأولويات الرئيسية في البلدان المجاورة: تسجيل اللاجئين، وتزويدهم بوثائق، وتحقيق استجابة فعالة في حالات الطوارئ، وضمان الطابع الإنساني والمدني لمخيمات اللاجئين. ويتطلب الوضع في منطقة الساحل الأوسع نطاقاً استجابةً شاملةً ترمي إلى التخفيف من العوامل الأخرى الدافعة للنزوح والمصادر المحتملة للنزاع، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي، وانتشار الفقر على نطاق واسع، والجفاف والتصحّر بسبب تغيّر المناخ.

٢٦- وفي عام ٢٠١٢، سجلت المفوضية اللاجئ الصومالي الذي وصل برقم اللاجئين الصوماليين إلى مليون في المنطقة، بينما ظل في داخل البلد أكثر من ١,١ مليون شخص مشردين داخلياً. وأدى سقوط المواقع الحصينة للميليشيات في المنطقتين الجنوبية والوسطى من الصومال وحدوث تطورات سياسية إيجابية إلى بعث الأمل في تحقيق السلام والاستقرار. ونتيجةً لذلك، قامت المفوضية بنقل مكتبها الخاص بالصومال من نيروبي إلى مقديشيو وبدأت في تعزيز وجودها في الجزأين الجنوبي والأوسط من البلد. وبدأت المفوضية أيضاً في إجراء حوار مع الحكومات في المنطقة، بما في ذلك مع البلدان المضيفة، بغية تحديد الكيفية التي يمكن بها تهيئة الأوضاع الملائمة لعودة اللاجئين بأمان وكرامة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أسفر تجدد العنف عن نزوح أكثر من ٠٠٠ ٩١ لاجئ إلى البلدان المجاورة وعن النزوح الداخلي لنحو ٠٠٠ ٣٩٠ شخص آخرين، مما وصل بالمجموع الكلي للأشخاص المشردين داخلياً في شرقي البلد إلى ١,٨ مليون شخص. ويتمثل أحد التحديات الكبيرة في المنطقة في العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. كما أن استمرار النزاع المسلح في المناطق الحدودية للسودان وجنوب السودان قد تسبب في حدوث عمليات نزوح إضافية، إذ عبر أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص الحدود إلى ولايتي الوحدة وأعالي النيل في جنوب السودان وفرَّ عدد آخر قدره ٥٠٠ ١٢ شخص إلى إثيوبيا بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

٢٧- وفي الأمريكتين، شهد الربع الأخير من عام ٢٠١٢ بداية مباحثات السلام بين حكومة كولومبيا وأكبر جماعة متمردين، وهي القوات المسلحة الثورية الكولومبية، مما بعث الأمل في إيجاد حلول للنزوح في المنطقة. ومع ذلك، استمرت تحركات كل من اللاجئين عبر الحدود والأشخاص المشردين داخلياً الذين كان أكثر الناس تأثراً بينهم هم السكان الأصليين والأشخاص المنتمين إلى جماعات الكولومبيين الأفارقة. وبينما واصلت المفوضية تقديم الحماية والمساعدة إلى الأشخاص المشردين داخلياً، فإنها قد دعمت الجهود الرامية إلى إيجاد حلول من أجل الأشخاص المشردين عن طريق الإدماج المحلي. كذلك فإن مبادرةَ الحلول الانتقالية، التي

اتخذها بصورة مشتركة المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع شركاء آخرين، تقدم الدعم إلى المجتمعات المضيفة وإلى الأشخاص المشردين داخلياً لضمان إدماج الأخيرين في البلديات بهذه المجتمعات إدماجاً تاماً وتقبّلهم فيها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ قامت المفوضية، برعاية من وزارة العدل البرازيلية، ببدء مشاورات مع الدول في المنطقة بشأن إحياء الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان كارتاخينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢٨- وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وصل عدد الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية إلى نحو ٨,٥ ملايين شخص يمثلون قرابة ربع مجموع عدد اللاجئين على نطاق العالم. وفي عام ٢٠١٢، أثارت التطورات السياسية التي حدثت في ميانمار الأمل في أن يتسنى إيجاد حلول شاملة من أجل الأشخاص المشردين داخلياً في منطقة الجنوب الشرقي وكذلك من أجل اللاجئين منذ أمد طويل في البلدان المجاورة. بيد أن هذا العام قد شهد تصاعداً في النزاع في ولاية كاشين ووقوع عنف طائفي في ولاية راخين أدى إلى موجات جديدة من النزوح الداخلي وعمليات نزوح للاجئين بحراً مما أحدث تأثيراً بعيد المدى في جميع أرجاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد اشتملت الأولويات الأخرى في المنطقة على التشجيع على إيجاد حلول لوضع النازحين الأفغان (التي يرد وصف لها في الفصل الرابع) وتناول التحركات البحرية غير النظامية.

٢٩- وفي أوروبا، واصلت المفوضية العمل في ٤٨ بلداً. وشملت الأنشطة المضطلع بها تعزيز إمكانية الوصول إلى الإقليم والإجراءات، ومساعدة الدول على إقامة نظم للجوء تتسم بالإنصاف والكفاءة والحفاظ على هذه النظم، وتعزيز الضمانات لملتمسي اللجوء، وتشجيع إيجاد بدائل للاحتجاز، وتوفير الحماية في سياق الهجرة المختلطة، وتيسير إيجاد حلول دائمة في أوروبا الشرقية. ودفعت التحديات الاقتصادية إلى الأخذ في بعض الدول الأوروبية بسياسات تقييدية بشأن اللجوء. وعلى الرغم من ذلك، استمرت بلدان كثيرة في تحديد معالم وتنفيذ القانون الدولي والسياسة الدولية للجوء، مع قيام مؤسسات قوية تابعة للدولة ومؤسسات إقليمية وشركاء من المجتمع المدني ومحاكم إقليمية بأداء دور كبير في تشكيل المعايير الأوروبية. وعملت المفوضية مع المكتب الأوروبي لدعم اللجوء من أجل دعم التعاون العملي بشأن اللجوء فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. واستجابةً للأزمة في سوريا، عملت المفوضية على الخروج باستجابة منسَّقة من الاتحاد الأوروبي داعيةً إلى الاتساق في كل من الإجراءات، وصنع القرار، وأشكال وضع اللاجئ والحقوق الممنوحة، وإمكانية الوصول المتاحة لأعضاء الأسرة. وشجعت المفوضية أيضاً الدول على إتاحة أماكن للاجئين السوريين في عمليات إعادة التوطين المخطط لها وإتاحتها كذلك للاجئين غير السوريين الذين كانوا يقيمون رسمياً في الجمهورية العربية السورية.

٣٠- واستمرت منطقة الشرق الأوسط في المعاناة من الاضطرابات حيث سعى أكثر من ١,٨ مليون شخص من الجمهورية العربية السورية إلى الحصول على لجوء في البلدان المجاورة، وبصورة

رئيسية في العراق والأردن ولبنان وتركيا؛ وحيث حدث تشرد داخلي لأكثر من ٤,٥ ملايين شخص حسب الوضع في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. واستمرت البلدان المجاورة في استضافة جماعات اللاجئين على الرغم من الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهائلة المترتبة على ذلك وعلى الرغم من الضغط الكبير الواقع على البنية التحتية والموارد المحلية. فلبنان، وهو أصغر بلد من البلدان المضيفة، قد شهد عددَ سكانه يرتفع بأكثر من ١٠ في المائة. وفي الأردن، نما مخيم جديد للاجئين ليصبح خامس أكبر مدينة في البلد. وداخل الجمهورية العربية السورية، قُدر أن زهاء ٧ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية حسب الوضع في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وعلى الرغم من الوضع الأمني الآخذ في التدهور والانقطاع المنتظم لإمكانية الوصول إلى أشد المناطق تضرراً من الصراع، عملت المفوضية على خطوط الحدود بغية تقديم المساعدة الإنسانية إلى أكثر من مليون شخص في جميع المناطق بالجمهورية العربية السورية. ورغم الجهود الهائلة التي يقوم المجتمع الإنساني ببذلها، في ظل عبور الآلاف من اللاجئين للحدود كل يوم وفي ظل عدد اللاجئين المستمر في التزايد، توجد فجوة متزايدة الاتساع بين الاحتياجات والموارد المتاحة. وما زال يلزم الحصول على مساهمات كبيرة من المجتمع الدولي من أجل تقديم الدعم إلى دول المنطقة الأكثر تأثراً بهذه الأزمة.

٣١- وفي أماكن أخرى من المنطقة، واصلت المفوضية مساعدة أولئك الذين فروا من العنف في ليبيا في عام ٢٠١١، بمن فيهم نحو ٠٠٠ ٥٠ شخص ما زالوا مشردين داخلياً، وهم بصورة رئيسية أفراد أقليات غير مستعدين للعودة إلى مناطقهم الأصلية أو غير قادرين على ذلك. وفي الوقت نفسه، أُغلق تماماً مخيم شوشة الحدودي في تونس بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٣. واستمر اليمن في استضافة أكثر من ٠٠٠ ٢٣٩ لاجئ، من الصومال وإثيوبيا بصورة رئيسية. وأبقى اليمن المجال مفتوحاً أمام اللاجئين الفارين من منطقة القرن الأفريقي. بيد أنه بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة والوضع الأمني المضطرب في البلد، أصبح اللاجئون وملتمسو اللجوء ضعيفي الحال على نحو متزايد إذ يعتمدون على المفوضية وشركائها من أجل الحصول على المساعدة الإنسانية. وقد تحقق تقدم كبير في جهود العودة وإعادة الإدماج لنحو ٠٠٠ ١٦٠ شخص من المشردين داخلياً في الجنوب، عادوا بصورة رئيسية إلى أبْيَن، وقامت الحكومة اليمنية أيضاً في الآونة الأخيرة باعتماد سياسة وطنية لتسوية حالات النزوح الداخلية. بيد أنه ما زال يوجد نحو ٠٠٠ ٢٩٩ شخص في عداد المشردين داخلياً، هم بصورة رئيسية في الشمال. وقد ساعدت المفوضية في عملية إدماج أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ وعائد من المشردين داخلياً وذلك داخل العراق. واستمرت الزيارات الأُسرية بين اللاجئين في تندوف بالجزائر وأُسرهم في الصحراء الغربية وهو ما يشكل جزءاً من برنامج تدابير بناء الثقة منذ أن بدأ في عام ٢٠٠٤.

واو- سلامة وأمن الموظفين والأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية

٣٢- فقدت المفوضية أحد موظفيها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموظفاً آخر في الجمهورية العربية السورية في ظروف تؤكد على الأخطار التي يواجهها أحياناً الموظفون

المعينون محلياً في الأجواء السائدة في أوطانهم. وقد حدث تدهور يُعتد به في الوضع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث جرى نهب مكاتب المفوضية وأُجبر الموظفون على القيام مؤقتاً بالانتقال إلى مكان آخر أو بإخلاء مقرهم. أما أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، والعراق، واليمن، وأجزاء من كينيا فمازالت تشكل مناطق عالية المخاطر على العاملين في المجال الإنساني. ولا يزال موظفو المفوضية وشركائها يتعرضون لمخاطر شخصية يُعتد بها في سياق استمرار انعدام الأمن، حتى وإن كان عدد الحوادث الأمنية التي تؤثر على الموظفين قد انخفض في عام ٢٠١٢. وقد قدمت بعثات رعاية الموظفين الدعم لمعالجة حالات اضطرابات نفسية لاحقة للإصابة ومنع ظهور مشاكل الإرهاق في ظل الأجواء الصعبة، بينما أُنشئ فريق دعم للناجين من الاعتداءات الجنسية كما جرى توسيع نطاق شبكة للدعم المقدم من النظراء.

٣٣- وكانت الحاجة إلى موظفي أمن شديدة بشكل خاص في جمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية والبلدان المجاورة. وقد أُوفِدت ثلاثون بعثة إلى عمليات مضطلع بها في هذه البلدان وفي بلدان أخرى، قدمت الدعم المباشر من أجل معالجة حوادث حرجة وقدمت المشورة الفنية بغية المساعدة في الحفاظ على العمليات المضطلع بها في أماكن مرتفعة الخطورة وكذلك لضمان امتثال هذه العمليات لسياسات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وقامت المفوضية أيضاً بتنقيح خطة عملها لإدارة الشؤون الأمنية من أجل الفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥.

٣٤- وفي عام ٢٠١٢، وضعت المفوضية خطة تنفيذ شاملة لدليل المفوضية بشأن أمن الأشخاص الذين تُعنى بهم، وهي خطة تتيح للموظفين الميدانيين وللشركاء توجيهات عملية وأفضل الممارسات بشأن كيفية الاستجابة للتهديدات الأمنية المتواترة الموجهة ضد الأشخاص الذين تُعنى بهم.

زاي- التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ

٣٥- إزاء حالات الطوارئ الكبيرة الحجم في عام ٢٠١٢ التي لم يسبق لها مثيل، عملت المفوضية بلا كلل على الوفاء بالتزاماتها ببدء تقديم المساعدة إلى ما يصل إلى ٦٠٠ ٠٠٠ شخص في غضون ٧٢ ساعة من بدء حالة الطوارئ الإنسانية. وأرسلت المفوضية ١٢٩ شحنة جوية في عام ٢٠١٢، وهو ضعف الرقم المرسل في عام ٢٠١١، ناقلةً أكثر من ١٢ ٠٠٠ طن متري من مواد الإغاثة إلى أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. ونُقلت بالطريق السطحي كمية أكبر من هذه من مواد الإغاثة.

٣٦- وسمحت الطاقة الاحتياطية الداخلية لحالات الطوارئ في المفوضية، بما في ذلك تلك الموجودة على مستوى الإدارة العليا والقيادة، بنشر موظفين مؤهلين في عمليات الطوارئ في غضون مهلة قصيرة. وقد دُعمت الطاقة الداخلية للمفوضية باتفاقات جديدة مع شركاء

احتياطيين، بما في ذلك شبكات الخبراء التقنيين. ومن بين الموظفين المنشورين في عام ٢٠١٢ وعددهم ٤٦٠ موظفاً من المفوضية وشركائها، ذهب نصفهم إلى أفريقيا وذهبت نسبة ٣٠ في المائة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد خُصصت نسبة ٢٥ في المائة تقريباً لمهام الحماية، بما في ذلك حماية الأطفال ومنع حدوث العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أو التصدي لهما.

٣٧- وقد بُذلت جهود أيضاً لتعزيز السياسات والإجراءات، بما في ذلك تنقيح 'دليل المفوضية المتعلق بحالات الطوارئ'؛ واستحداث 'مجموعة أدوات بشأن الحماية في حالات الطوارئ' تزود المكاتب الميدانية بالتوجيه المواضيعي وبقوائم مرجعية بشأن التدخلات الرئيسية في مجال الحماية التي يتعين المبادرة باتخاذها في المراحل الأولى لأي حالة طوارئ؛ واستحداث تطبيقات بالهاتف المحمول لتحقيق أغراض عملية مثل تخطيط الموقع. وفي عام ٢٠١٢، نظمت المفوضية مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية، بما في ذلك أربع حلقات عمل بشأن إدارة حالات الطوارئ أفادت ١٢٨ موظفاً من موظفي المفوضية و٢٧ موظفاً من موظفي الشركاء، و'برنامج قيادة كبار الموظفين في حالات الطوارئ'، وتقديم التدريب بشأن إدارة المعلومات في حالات الطوارئ.

حاء- ضمان الاحتياجات والخدمات الأساسية

٣٨- أُولي اهتمام كبير لنشر أخصائيين متمرسين ذوي مهارات في مجال القيادة والتنسيق في عمليات طوارئ في بداية حدوث الأزمات. فأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، نشرت المفوضية أكثر من ٨٠ خبيراً في مجالات الصحة، والتغذية، والتعليم، والإيواء، وكذلك في قطاع المياه والصرف الصحي واتباع القواعد الصحية.

٣٩- وقد قامت المفوضية بتحسين قدرتها على توفير المأوى وخيارات التوطين في الوقت المناسب وبكفاءة عن طريق تدعيم الشراكات والتنسيق، وبناء القدرة التقنية، ووضع إطار للرصد والتقييم. وسعت المفوضية إلى إيجاد حلول جديدة ذات كفاءة من حيث التكلفة وأكثر عملية، بما في ذلك عن طريق استخدام المواد المشتراه محلياً واستحداث خيارات بديلة بشأن الإيواء. وقد بُذلت جهود لتحسين الحماية للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية عن طريق تلبية احتياجات اللاجئين من الطاقة في عدة عمليات، والحد من تعرّض النساء للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أثناء بحثهن عن حطب الوقود، والحد من التوترات الاجتماعية الناشئة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة بسبب ندرة الموارد. وتفيد هذه المبادرات أيضاً في التقليل من تردي البيئة إلى أدنى حد.

٤٠- وكان الدعم المقدم إلى التعليم في ظل حالات الطوارئ تدبيراً من تدابير الحماية ذات الأولوية في عام ٢٠١٢، وكانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) شريكاً أساسياً في هذا الجهد. وأدت الإجراءات المشتركة إلى زيادة مشاركة البنات في التعليم في ثمانية بلدان أفريقية. وقد أُطلقت استراتيجية التعليم الجديدة للمفوضية في عشرين بلداً تستضيف فيما بينها

قرابة ٦٠ في المائة من الأطفال اللاجئين الذين هم في سن الالتحاق بالمدارس. وحققت الاستراتيجية نتائج إيجابية بعد العام الأول من تنفيذها كما عززت التعاون مع الشركاء من الحكومات ومن الجهات الأخرى. وقد أدى البدء في برنامج تعليمي مدته أربع سنوات، بالتعاون مع مبادرة "علم طفلاً" التي أطلقتها من قطر صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر، إلى تمكين ٠٠٠ ١٧٦ طفل إضافي من الأطفال اللاجئين من الانخراط في الدراسة بالمدارس.

٤١- وأولِيت أولوية مرتفعة للتدخلات الصحية في حالات الطوارئ. فقد نُشر في عمليات المفوضية قرابة ٥٠ خبيراً في مجال الصحة وقطاع المياه والصرف الصحي واتباع القواعد الصحية، بما في ذلك نشرهم استجابةً لحالتي الطوارئ في مالي وسوريا. كذلك فإن أدوات إدارة المعلومات لدى المفوضية، التي تُستخدم لتقييم ورصد وتقييم التدخلات المضطلع بها في مجالات الصحة العامة، والتغذية، والأمن الغذائي، وقطاع المياه والصرف الصحي واتباع القواعد الصحية، وحالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والصحة الإنجابية، قد جرى تعزيزها عن طريق رفع مستوى منصة المعلومات الموضوعة على الإنترنت: 'تُوايْن' Twine (انظر الرابط: twine.unhcr.org). وزادت المفوضية أيضاً من استخدامها للتدخلات النقدية لتلبية احتياجات متعددة، مثل الطعام والرعاية الصحية وتوفير المأوى، وأصدرت توجيهات جديدة إلى الموظفين الميدانيين.

٤٢- وقد قامت المفوضية هي وبرنامج الأغذية العالمي، باعتبارهما جهتين مشتركتين في الدعوة إلى برنامج "التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية في حالات الطوارئ"، بتعزيز التنسيق مع عدد متزايد من الشركاء من المنظمات غير الحكومية. وركزت الجهود المبذولة في عام ٢٠١٢ على تحسين أنشطة الدعوة من أجل إدراج المسائل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية ضمن خطط الطوارئ والاستجابة، وبناء قدرات الفِرق القطرية، وتقديم الدعم المباشر إلى العمليات المضطلع بها في حالات الطوارئ من أجل تحسين الاستجابة للإصابة بهذا الفيروس، وتعزيز تقاسم المعلومات. وقد عملت المفوضية على الحد من حالات انتقال هذا الفيروس مستهدفةً السكان المعرضين لاحتمال أكبر للإصابة بالفيروس عن طريق زيادة تدخلات الحماية، وزيادة الوعي، وتحسين إمكانية الحصول على المشورة والفحص الطوعيين، واتخاذ مبادرات لوضع حد لانتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، وتقديم العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس، وتقديم الدعم إلى عمليات الختان الطبي الطوعية للذكور، وممارسة الدعوة إلى تحسين جودة الرعاية الصحية.

خامساً- إيجاد حلول دائمة

ألف- حالات اللاجئين التي طال أمدها

٤٣- بحلول نهاية عام ٢٠١٢، كانت حالات نحو ٦,٤ ملايين لاجئ قد طال أمدها. وقد أدت الطبيعة المتطاولة لكثير من حالات اللاجئين، والعدد المحدود للاجئين الذين يُسمح

بإعادة توطينهم أو بإدماجهم محلياً، وتأثير العولمة على تنقّل البشر إلى حمل الدول والمفوضية على وضع نُهُج شاملة بغية إيجاد حلول لأوضاع اللاجئين. وقد وُضعت في عام ٢٠١٢ استراتيجية إقليمية لإيجاد حلول شاملة من أجل اللاجئين المنتمين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي استراتيجية تتوخى استخدام إعادة التوطين من أجل ٥٠ ٠٠٠ لاجئ كونغولي بالاقتران مع بذل جهود لإيجاد فرص للإدماج المحلي وتدعيم الإعادة الطوعية إلى الوطن بأمان وكرامة. وفي غربي أفريقيا، تقوم المفوضية بوضع استراتيجية لإيجاد حلول شاملة تهدف إلى إنهاء حالات اللاجئين التالية التي طال أمدها: حالة الغانيين في توغو؛ وحالة التشاديين في النيجر؛ وحالة التوغوليين في بنن وغانا.

٤٤- وقد استمرت جمهورية أفغانستان الإسلامية وإيران وباكستان في العمل بالتعاون مع المفوضية بشأن تنفيذ استراتيجية لإيجاد حلول لأوضاع اللاجئين الأفغان ترمي إلى دعم إعادة التوطين الطوعية أو إعادة الإدماج المستدامة أو تقديم المساعدة إلى البلدان المضيفة. وتتمثل إحدى الأولويات في عام ٢٠١٣ في إنشاء لجنة توجيهية رباعية تعمل كمنصة للتنسيق بغية تيسير إيلاء أولوية للخطط التي تتعلق ببلدان محددة وإشراك الشركاء الإنمائيين وتعبئة الموارد المشتركة من أجل تنفيذ الاستراتيجية. ومع ذلك، ما زال الأفغان يشكلون أكبر مجموعة لاجئين طال أمد وضعهم كلاجئين أكثر من غيرهم في العالم بالنسبة إلى المفوضية، إذ يوجد نحو ٢,٦ مليون لاجئ أفغاني مسجل ظل معظمهم يقيم في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية المجاورتين لأكثر من ٣٠ عاماً.

٤٥- وفي غربي البلقان، واصلت المفوضية تقديم الدعم إلى حكومات البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وكرواتيا بشأن تنفيذ خطة إقليمية تدعم إيجاد حلول دائمة للذين شردتهم نزاعات الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ في يوغوسلافيا السابقة. وهذا يشمل إنشاء برنامج إقليمي للإسكان يهدف إلى توفير حلول إسكان دائمة لمن يختارون العودة الطوعية والاندماج من جديد في مكانهم الأصلي، أو الاندماج المحلي في مكان إقامتهم الحالي. وعُهد إلى منتدى للتنسيق الإقليمي، افتُتح في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بمهمة تيسير التنسيق بشأن قضايا مثل التعجيل بتوفير وثائق مدنية وشن حملة إعلامية عامة على الصعيد الإقليمي بشأن الحلول القائمة على توفير سكن.

باء- العودة الطوعية إلى الوطن

٤٦- في عام ٢٠١٢، تمكن عدد يُقدَّر بـ ٥٢٦ ٠٠٠ لاجئ من العودة إلى الوطن طوعاً، وهو عدد يتسق مع مثيله لعام ٢٠١١. وقد شمل ذلك حالات العودة التي حدثت مؤخراً للاجئين مشردين (ما يبلغ مجموعه ١٦٥ ٠٠٠ إلى كوت ديفوار) وإعادة مجموعات لاجئين إلى وطنهم طال أمد وضعهم كلاجئين (٩٨ ٦٠٠ إلى أفغانستان).

٤٧- وأُحرز تقدم ملحوظ في القارة الأفريقية فيما يتعلق بالعودة. فقد أُعيد عدد يُعتد به من اللاجئين الأنغوليين والليبيريين إلى وطنهم في ٢٠١٢ بالنظر إلى أن إنهاء وضعية اللاجئ بالنسبة إلى هذه المجموعات قد بدأ نفاذه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد شكل إنهاء وضعية اللاجئ جزءاً من استراتيجيات الحلول الشاملة المتعدِّدة السنوات الأوسع نطاقاً والتي تشمل البلدان الأصلية وبلدان اللجوء على السواء. وقد ساعدت المفوضية أكثر من ٠٠٠ ٤٦ لاجئ كونغولي على العودة طواعيةً من جمهورية الكونغو إلى ديارهم في المناطق الشمالية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعاد أكثر من ٠٠٠ ١٣٠ لاجئ من السودان إلى جنوب السودان في عام ٢٠١٢. وتواصل المفوضية دعم حكومة جنوب السودان بشأن إصدار وثائق هوية إلى الأشخاص المتبقين في السودان (نحو ٠٠٠ ٣٠٠ شخص) بغية تيسير عودتهم. وبحلول نهاية عام ٢٠١٢ قامت جمهورية تنزانيا المتحدة، بدعم من المفوضية ومن المنظمة الدولية للهجرة، بتنظيم عودة أكثر من ٠٠٠ ٣٥ بوروندي كان قد توقف اعتبارهم لاجئين في آب/أغسطس. وعاد إلى الوطن في تشاد قرابة ٦٠٠ ١ لاجئ تشادي من الكاميرون. وقامت المفوضية أيضاً بتيسير عودة ٥٠٠ ٦ لاجئ موريتاني من جنوبي السنغال.

٤٨- وفي سري لانكا، وفي أعقاب ما حدث في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ من إغلاق واحد من أكبر مخيمات الأشخاص المشردين داخلياً في العالم، عادت أغلبية هؤلاء المشردين إلى أماكنهم الأصلية مما جعل أزمة تشرد الأشخاص في هذا البلد تقترب من الحل بعد مرور ثلاث سنوات على نهاية الحرب الأهلية. وما زالت توجد أعداد صغيرة من الأشخاص المشردين في شمال البلد وشرقه، يعيشون بصورة رئيسية في مجتمعات محلية مستضيفة. وستواصل المفوضية العمل مع الحكومة والدعوة إلى إيجاد حلول دائمة من أجل المشردين المتبقين. وتم الانتهاء بنجاح في آذار/مارس ٢٠١٢ من إعادة اللاجئين الموريتانيين إعادة طوعية من السنغال، مما مكّن أكثر من ٥٠٠ ٢٤ شخص من العودة منذ بداية هذا البرنامج في عام ٢٠٠٨.

جيم- الاعتماد على النفس والحلول المحلية

٤٩- جرت مواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد حلول لأوضاع اللاجئين في عدة عمليات. فقد دعمت المفوضية عملية الإدماج المحلي لأكثر من ٠٠٠ ١٠ لاجئ ليبيري سابق في البلدان التي كانوا يقيمون بها، بمن فيهم نحو ٠٠٠ ٤ شخص في غانا. وقد وافقت بعض البلدان التي أتاحت اللجوء للاجئين سابقين من أنغولا على عرض مركز قانوني بديل على أولئك الذين امتثلوا لمعايير معينة. وقد أمكن أن يستفيد من ذلك ما يصل إلى ٠٠٠ ٦٤ لاجئ أنغولي سابق، بمنْ فيهم نحو ٠٠٠ ٥١ لاجئ في جمهورية الكونغو الديمقراطية و٠٠٠ ١٠ لاجئ في زامبيا، و٠٠٠ ٢ لاجئ في ناميبيا و٨٠٠ لاجئ في جمهورية الكونغو. وفي شرق السودان، فإن مبادرة الحلول الانتقالية، التي تهدف إلى تحقيق مزيد من الاكتفاء

الذاتي الاقتصادي لمخيمات اللاجئين التي ظلت تستضيف اللاجئين الأريتريين طوال أربعة عقود وتسمح بتحويلهم تدريجياً إلى مجتمعات قروية، قد بدأت تؤتي ثمارها في شكل حدوث زيادة في الدخل في الأسر المعيشية الفقيرة من اللاجئين والمجتمعات المستضيفة.

٥٠- وواصلت المفوضية، هي والدول، استكشاف فرص الحركة والهجرة التي يمكن أن تسهم في إيجاد حلول بديلة. فعلى سبيل المثال فإن حرية التنقّل، بموجب بروتوكولات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكوواس)، تسمح للاجئين بالاستفادة من الحماية التي تقدمها بلدانهم الأصلية بينما يستمرون في العيش والعمل في بلد آخر في المنطقة. وفي عام ٢٠١٢، اعتمدت الهند سياسة تسمح للاجئين المؤهلين بتقديم طلب للحصول على تأشيرات إقامة طويلة وتراخيص عمل، مما حقق تحسيناً ملحوظاً في جودة اللجوء في هذا البلد. وفي البرازيل، تمنح الحكومة تراخيص إقامة دائمة لنحو ١ ٣٠٠ لاجئ أنغولي وليبيري.

دال- إعادة التوطين

٥١- ظلت إعادة التوطين تشكل عنصراً أساسياً في أُطر الحلول الشاملة، وقد أفادت بوصفها أداة هامة من أدوات حماية اللاجئين وآلية من آليات تقاسم المسؤولية على الصعيد الدولي. بيد أنه ما زالت توجد فجوة كبيرة بين الاحتياجات والأماكن المتاحة، إذ يحتاج ما يُقدر بـ ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ عالمياً إلى إعادة التوطين ولم يُتح في العام الأخير سوى أكثر قليلاً من ٨٠ ٠٠٠ مكان.

٥٢- وقد ازداد عدد بلدان إعادة التوطين في عام ٢٠١٢ إلى ٢٧ بلداً، مع إضافة بلجيكا التي استضافت برنامجاً سنوياً منتظماً لإعادة التوطين. وبدأت إسبانيا وألمانيا في إنشاء برنامجين لإعادة التوطين، في حين أن النمسا قد ضاعفت حصتها إلى ١٢ ٠٠٠ مكان. وكان أحد التطورات الإيجابية هو قيام الاتحاد الأوروبي بإنشاء برنامج مشترك لإعادة التوطين بقصد زيادة طاقة استيعاب حالات إعادة توطين اللاجئين المستهدفين والمجموعات الضعيفة، بمنْ في ذلك أولئك الموجودون في أوضاع طوارئ.

٥٣- وفي عام ٢٠١٢، قدمت المفوضية حالات نحو ٧٤ ٨٠٠ لاجئ لإعادة توطينهم، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ١٨ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١١، وهو ما يمكن أن يُعزى إلى معالجة حالات معقدة وإلى ضرورة الحد من مستويات التقديم من أجل منع زيادة الحالات التي لم تَحسم فيها حتى الآن بلدان إعادة التوطين حالات بعض مجموعات اللاجئين. وشكلت النساء والبنات المعرضات للخطر نسبة ١١ في المائة من مجموع الحالات المقدمة وكان ذلك يزيد بنسبة ١٠ في المائة عن الهدف الذي حددته اللجنة التنفيذية في استنتاجها رقم ١٠٥(د-٥٧) لعام ٢٠٠٦.

٥٤- ووفقاً للإحصاءات الحكومية، قبلت بلدان إعادة التوطين ما مجموعه ٨٨ ٦٠٠ لاجئ بزيادة قدرها ٨٠٠ ٨ لاجئ عن عام ٢٠١١. وقد قبلت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا معظم اللاجئين المعاد توطينهم في عام ٢٠١٢ إذ قبلتا ٣٠٠ ٦٦ و٦٠٠ ٩ لاجئ على التوالي - تلتهما استراليا (٩٠٠ ٥)، والسويد (٩٠٠ ١)، والنرويج (٢٠٠ ١).

٥٥- ومن بين من أُعيد توطينهم في عام ٢٠١٢، رحل نحو ٣٠٠ ٧١ لاجئ بغرض إعادة التوطين بمساعدة من المفوضية. وكان المستفيدون الرئيسيون من برنامج إعادة التوطين الذي تيسّره المفوضية أشخاصاً لاجئين من ميانمار (٤٠٠ ١٧)، وبوتان (٧٠٠ ١٦)، والعراق (٧٠٠ ١٣)، والصومال (٠٠٠ ٧). أما بلدان اللجوء الثلاثة الأولى التي يغادرها اللاجئون لإعادة التوطين بمساعدة من المفوضية فقد ظلت دون تغيير، أي: نيبال (٧٠٠ ١٦)، وماليزيا (٥٠٠ ١٠) وتايلند (٣٠٠ ٧).

٥٦- وواصلت المفوضية العمل مع دول إعادة التوطين والمنظمات غير الحكومية وشركاء آخرين بشأن زيادة فرص إعادة التوطين، ومواجهة تحديات معالجة الطلبات، وإزالة معايير الانتقاء التمييزية، وتحسين جودة الطلبات المقدمة وكفاءتها، وتعزيز قدرة المجتمعات المستقبِلة على الإدماج.

٥٧- وظلت المراكز الثلاثة للمرور العابر في حالات الطوارئ الكائنة في رومانيا والفلبين وسلوفاكيا تؤدي دوراً رئيسياً في إجلاء اللاجئين في حالات الطوارئ وتيسير الوصول إلى بلدان إعادة التوطين.

سادساً- الشراكات والتنسيق

٥٨- ظلت المنظمات غير الحكومية هي العمود الفقري للعمل الإنساني. ففي عام ٢٠١٢، وجهت المفوضية مبلغ ٧٠٩ ملايين دولار من نفقاتها عن طريق ٧٥٧ منظمة غير حكومية (١٥٤ منها ذات طابع دولي و٦٠٣ ذات طابع وطني ومحلي). وقد أسف الحوار المنظَّم الذي أجراه المفوض السامي مع المنظمات غير الحكومية ومع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عن تقديم عدد من التوصيات الرامية إلى دعم التعاون في الميدان مع التأكيد على رعاية إيجاد ثقافة قائمة على الثقة والشفافية وتقاسم المسؤولية.

٥٩- ومازال التعاون مع الوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة يشكل أمراً لا بد منه لتنفيذ أنشطة توفير الحماية وتقديم المساعدة بصورة فعالة في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين وكذلك في حالات الطوارئ المعقدة الأخرى. وقد عملت المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على تطوير تعاون أكثر فعالية وأكثر قابلية للتنبؤ به في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين، بما في ذلك إجراء استعراضات دقيقة لأوجه التكامل والقدرات. ومع رسوخ المعالم الإجمالية لهذا التعاون، جرى التوقيع ميدانياً على عدد من خطابات

التفاهم. وأدى التعاون مع برنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠١٢ إلى التمكين من إجراء تقييم مشترك للتأثير المترتب على المساعدة الغذائية المقدمة في حالات اللاجئين التي طال أمدها ومن القيام ببعثات تقييم مشتركة في عدد من البلدان.

٦٠- وأسهمت المفوضية في وضع توجيهات معيارية لبرنامج التحوّل وفي تنفيذ هذا البرنامج الذي اعتمدته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وعملت المفوضية بنشاط في وضع استراتيجية لنشر برنامج التحوّل هذا وخطة عمل تفصيلية من أجل تنفيذه في عام ٢٠١٣. وأُنشئ داخل المفوضية فريق توجيهي بقيادة المفوض السامي المساعد (لشؤون العمليات) بغية إعادة توجيه السياسة العامة والممارسة وضمان أن تكون آليات استجابة المفوضية في حالات الطوارئ قادرة على تنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجب برنامج التحوّل.

٦١- ويسلّم بروتوكول برنامج التحوّل، الذي اعتُمد في عام ٢٠١٢، بالدور القيادي للمفوضية بخصوص الحالات الطارئة المتعلقة باللاجئين. وتوجد حاجة إلى ضمان إيجاد صلة فعالة بين تنسيق أوضاع اللاجئين في إطار ولاية المفوضية وما تخضع له من مساءلة من ناحية وتنسيق الاستجابة الإنسانية الأوسع نطاقاً التي يقودها منسق الشؤون الإنسانية من الناحية الأخرى. وقد قدمت عمليتا سوريا ومالي مثالاً ناجحاً حيث كُمِّل إنشاء منصب منسق إقليمي للشؤون الإنسانية بتعيين منسق إقليمي لشؤون اللاجئين مما أتاح وجود أشخاص مناظرين من الإدارة العليا مباشرةً لكل آلية من آليتي الشؤون الإنسانية.

٦٢- وقد بدأت المفوضية في التفاعل المكثف بدرجة أكبر مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية والقطاع الخاص بغية زيادة الاعتماد على النفس. والمساهمات المتعددة السنوات المقدمة من الدانمرك وكندا والنرويج تساعد المفوضية على التخطيط لعمليات تدخل متعددة السنوات وعلى تنفيذ قرار لجنة السياسات التابعة للأمين العام[٢] بشأن إيجاد حلول دائمة من أجل اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً، وهو أمر وُضع موضع التجربة في عام ٢٠١٢ في أفغانستان وقيرغيزستان وكوت ديفوار. وكان من بين الشركاء الآخرين الاتحاد الأوروبي، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة.

٦٣- ويقود نائب المفوض السامي مبادرة ابتكارية لاستحداث حلول للتصدي للتحديات التي تواجه اللاجئين على نطاق العالم. وتبحث هذه المبادرة أفضل الممارسات في قطاع الشؤون الإنسانية والقطاع الخاص، مستخدمةً التكنولوجيات الجديدة ومستفيدةً من ثروة المعارف المتوافرة لدى الموظفين ومعتمدةً على مجموعة أوسع نطاقاً من الخبراء.

---

(٢) المقرر رقم ٢٠/٢٠١١ - إيجاد حلول دائمة: متابعة تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة.

٦٤- وواصلت المفوضية تدعيم الشراكات مع القطاع الخاص. وبالإضافة إلى التمويل البالغ الأهمية الذي يُسهم به هؤلاء الشركاء، فإنهم يقدمون مباشرةً خبرتهم الفنية في مجالات مثل إدارة سلاسل الإمداد، وتكنولوجيا المعلومات، والتواصل العام. وأكبر جهة مانحة من القطاع الخاص لأنشطة المفوضية، وهي مؤسسة إيكيا للخير العام (IKEA)، قد ساعدت على إقامة أماكن إيواء انتقالية جديدة من أجل اللاجئين في إثيوبيا. وتعاونت اللجنة الأوليمبية الدولية مع المفوضية، متبرعةً للاجئين بأدوات وملابس رياضية، ومؤسسة 'ليغو' (LEGO) للخير العام التي تبرعت بأدوات تعليمية للأطفال اللاجئين في أفريقيا وآسيا وأوروبا. وللعام التالي على التوالي، قامت الشركة اليابانية 'أونيكلو' لتجارة التجزئة في الملابس بجمع ملابس تبلغ قيمتها ١,٧ مليون دولار لمساعدة السكان المشردين.

سابعاً- المساهمات المقدمة إلى المفوضية

٦٥- أدى سخاء البلدان المضيفة للاجئين ومساهماتها الكبيرة إلى تمكين المفوضية من أداء ولايتها. وفي حين أن من الصعب إلى أبعد حد تحديد هذه المساهمات كمياً، فمن الواضح أنه لم يكن ليتسنى إعالة السكان اللاجئين دون الموارد وأوجه الدعم المقدمة من الحكومات والمجتمعات المضيفة. وفي عام ٢٠١٢، ظلت باكستان هي البلد المضيف لأكبر عدد من اللاجئين تليها جمهورية إيران الإسلامية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، كان الأردن يستضيف أكبر عدد من اللاجئين لكل ألف نسمة بالمقارنة مع حجم سكانه الوطنيين، تليه تشاد ولبنان.

٦٦- وفيما يتعلق بعمليات المفوضية وأنشطتها، بلغت ميزانية عام ٢٠١٢ الإجمالية القائمة على الاحتياجات ٤,٣ مليارات دولار، تتكون من ميزانية أولية قدرها ٣,٦ مليارات دولار وافقت عليها اللجنة التنفيذية و٦٩٢,٧ مليون دولار لسبع ميزانيات تكميلية أُنشئت خلال العام. وشملت هذه الميزانيات التكميلية السبع، التي أُنشئت لمواجهة حالات طوارئ غير متوقعة، ما يلي: الاستجابة للحالة في سوريا (٢٧١,٤ مليون دولار)، والاستجابة للحالة في السودان (٢١٤,٧ مليون دولار)، والاستجابة للحالة في مالي (١٢٣,٥ مليون دولار)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٣٧,١ مليون دولار)، وتقديم المساعدة الغذائية إلى اللاجئين الحضريين العراقيين وغير العراقيين في الجمهورية العربية السورية (٢٠ مليون دولار)، والاستجابة للحالة الطارئة للأشخاص المشردين في جنوب اليمن (١٢,٨ مليون دولار). وقد تلقت المفوضية دعماً قوياً من مانحيها بلغ رقماً قياسياً قدره ٢,٣ مليار دولار من المساهمات. ومع ذلك، لم يُلبّ سوى نسبة ٦١ في المائة فقط من احتياجات الميزانية مما حال دون تلبية كثير من الاحتياجات.

٦٧- وشهدت المفوضية زيادة قدرها ١٧ في المائة في المساهمات المقدمة من القطاع الخاص بالمقارنة مع عام ٢٠١١. وتوسعت المفوضية في استخدام عمليات الفرز وجهاً لوجه

وحملات جمع الأموال القائمة على الاستجابة المباشرة على التلفاز وجمع الأموال بالوسائل الرقمية. وازداد عدد المانحين الأفراد بحلول نهاية عام ٢٠١٢ بنسبة ٢٩ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١١.

ثامناً- المساءلة والرقابة

٦٨- ظلت السنوات القلائل الماضية فترة تتسم بالتركيز الشديد على زيادة كفاءة الإصلاحات الهيكلية وتدعيمها[٣]، وكان عام ٢٠١٢ هو فترة تعزيز للمساءلة والرقابة. وقد اعتمدت المفوضية تدابير لتحسين القدرة على رقابة الإدارة المالية والبرامج ولإضفاء الطابع المهني على نُهْجها المتعلق بإدارة المخاطر ولتعزيز المساءلة في جميع عملياتها.

٦٩- وفي عام ٢٠١٢، تناولت المفوضية مجالات التحسين المحددة في تقارير سابقة بشأن مراجعة الحسابات. وقد أُنشئت لجنة داخلية للامتثال والمساءلة بقيادة نائب المفوض السامي من أجل ضمان المساءلة التنظيمية الفعالة عن طريق استعراض ورصد التوصيات الواردة من شتى هيئات الرقابة الداخلية والخارجية.

٧٠- وقد اعتمدت المفوضية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ من أجل تسجيل معاملاتها المالية والإبلاغ عنها ومن أجل إعداد بياناتها المالية القانونية. وكجزء من تنفيذ المفوضية لهذا المشروع، قُدم تدريب إلى الموظفين المتأثرين بنظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وذلك في جميع المناطق التي تعمل فيها المفوضية وكذلك في المقر.

٧١- وقد أُنشئت ٢٤ وظيفة لتعزيز القدرة الميدانية في مجال الإدارة المالية، بما في ذلك مراقبة المشاريع. وقد كُمِّل ذلك بالتدريب وببعثات للدعم الميداني محددة الهدف وبتحسين التواصل مع الموظفين بشأن السياسات والإجراءات المالية. وينتظر أن تحسِّن هذه الإجراءات خضوع الإدارة المالية وتنفيذ المشاريع للمساءلة وللرقابة عليهما، مما يُسفر عن الحد من المخاطر التنفيذية والمالية.

٧٢- وقد بدأت اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة، المنشأة حديثاً، في ممارسة عملها أثناء عام ٢٠١٢. واستعرضت اللجنة مدى ملاءمة ومدى فعالية الرقابة في المفوضية (بما في ذلك المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، وعمليات التفتيش والتحقيق)؛ والبيانات والتقارير المالية؛ والتقدم المحرز في تنفيذ نهج 'إدارة المخاطر المؤسسية'. ونتيجةً لبحث هذه المسائل، أشارت اللجنة على المفوضية بنقل مهام المراجعة الداخلية للحسابات إلى

---

(٣) يرد في الجزء الثاني من هذا التقرير، في الفقرات ٣٥ إلى ٤٣، مزيد من المعلومات عن المبادرات الإصلاحية التي اضطلعت بها المفوضية في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٢.

داخل المفوضية وباعتماد نهج متكامل بشأن أنشطة الرقابة الداخلية. وقد جاء ذلك في إثر توصية سابقة من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بتقييم الخيارات المتعلقة بالإتيان إلى داخل المفوضية بخدمات المراجعة الداخلية للحسابات التي يضطلع بها حالياً مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، أُتخذ قرار بالمضي قدماً في التخطيط لإنشاء مهمة متكاملة للرقابة تشمل العمليات الداخلية للرقابة والتفتيش والتحقيق، يحتمل كذلك أن تشمل التقييم، وبزيادة تضافر الطاقات فيما بين هذه الجوانب. وسيقوم مكتب المفتش العام بوضع خطة التنفيذ وبالإشراف عليها.

٧٣- والمفوضية ملتزمة بتعزيز أعلى معايير المساءلة وبالالتزام بها عند استخدام مواردها، وقد اتخذت موقفاً قوامه عدم التسامح إطلاقاً بشأن حالات الغش والفساد. وفي عام ٢٠١٣، أصدرت المفوضية إطاراً استراتيجياً منقحاً لمنع الغش والفساد يهدف إلى زيادة الوعي وتقوية الرقابة وتدعيم إجراءات الكشف عن المخالفات والتحقيق فيها، وتقديم المشورة الملموسة والعملية إلى الموظفين في مجال التعرّف على مؤشرات الغش وتحديد مجالات المخاطر المحتملة. وقد اعتُمدت برامج تدريبية، بدعم من المركز العالمي للتعلّم، تشمل عناصر بشأن الانتباه للغش والفساد.

تاسعاً- الخلاصة

٧٤- طرح عام ٢٠١٢ تحديات هائلة على المفوضية وكذلك على مجتمع العمل الإنساني بصورة عامة. ولا تعطي الشهور الستة الأولى من عام ٢٠١٣ سوى قدر ضئيل من الأمل في أن تتراجع على نحو يُعتد به في المستقبل القريب الضغوط الواقعة على قدرة المفوضية على الاستجابة في حالات الطوارئ. ومن أجل مواجهة هذه المطالب، ستواصل المفوضية التركيز على تعزيز الحماية وتدعيم قدرتها على الاستجابة في حالات الطوارئ، مع القيام في الوقت نفسه باستغلال الفرص لإيجاد حلول للأشخاص المشردين في العالم. وبينما تسعى المفوضية إلى تحقيق هذا التوازن، فإنها ستواصل الاسترشاد في أعمالها بالمبادئ التالية: وضع مصالح الأشخاص الذين تُعنى بهم في صلب عملية صنع القرار؛ وزيادة الشراكات إلى أقصى حد؛ وضمان تحمّل المساءلة تجاه الشركاء والجهات المانحة والبلدان المضيفة وإزاء من توفر لهم المفوضية الحماية والمساعدة.

الجدول الأول

اللاجئون وملتمسو اللجوء، والمشردون داخلياً، والعائدون (لاجئون ومشردون داخلياً)، والأشخاص عديمو الجنسية، وغيرهم ممن تُعنى بهم المفوضية حسب بلد/إقليم اللجوء، في نهاية عام ٢٠١٢

بلد/إقليم اللجوء[١]	*اللاجئون*					*اللاجئون العائدون*[٥]	*المشردون داخلياً الذين تحميهم/تساعدهم المفوضية، بمن في ذلك الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً*[٦]	*المشردون داخليا العائدون*[٧]	*الأشخاص المشمولون بولاية المفوضية بشأن الأشخاص عديمي الجنسية*[٨]	*فئات مختلفة*[٩]	*مجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية*
	اللاجئون[٢]	*الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين*[٣]	*مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين*	*منهم: أولئك الذين تساعدهم المفوضية*	*ملتمسو اللجوء (الحالات المعلقة)*[٤]						
الاتحاد الروسي[١٩]	٣ ١٧٨	-	٣ ١٧٨	٣ ١٧٨	٨٤٤	١١	-	-	١٧٨ ٠٠٠	٩ ٠٦٨	١٩١ ١٠١
إثيوبيا	٣٧٦ ٣٩٣	-	٣٧٦ ٣٩٣	٣٧٦ ٣٩٣	٨٤٤	٣٢	-	-	-	١ ٤٩٠	٣٧٨ ٧٥٩
أذربيجان	١ ٤٦٨	-	١ ٤٦٨	١ ٤٦٨	١٣٥	-	٦٠٠ ٣٣٦	-	٣ ٥٨٥	-	٦٠٥ ٥٢٤
الأرجنتين	٣ ٤٨٨	-	٣ ٤٨٨	١٨٠	١ ٩٢١	-	-	-	-	-	٥ ٤٠٩
الأردن[١٥]	٣٠٢ ٧٠٧	-	٣٠٢ ٧٠٧	١٤٧ ٥٩٤	٢ ٩٣٦	-	-	-	-	-	٣٠٥ ٦٤٣
أرمينيا	٢ ٨٥٤	-	٢ ٨٥٤	٢ ٣٣١	٣٨٣	١	-	-	٣٥	٥ ٥٠٠	٨ ٧٧٣
أروبا	-	-	-	-	٦	-	-	-	-	-	٦
إريتريا	٣ ٦٠٠	-	٣ ٦٠٠	٣ ٥٦٧	١٤	٦	-	-	-	٦٤	٣ ٦٨٤
إسبانيا	٤ ٥١٠	-	٤ ٥١٠	-	٢ ٧٩٠	-	-	-	٣٦	-	٧ ٣٣٦
أستراليا[١١]	٣٠ ٠٨٣	-	٣٠ ٠٨٣	-	٢٠ ٠١٠	-	-	-	-	-	٥٠ ٠٩٣
إستونيا	٦٣	-	٦٣	-	٧	-	-	-	٩٤ ٢٣٥	-	٩٤ ٣٠٥
إسرائيل	١٠٤	٤٨ ٤٠١	٤٨ ٥٠٥	٤ ٧٢٦	٥ ٦٩٩	-	-	-	١٤	-	٥٤ ٢١٨
أفغانستان	٧٥	١٦ ١١٢	١٦ ١٨٧	١٦ ١٨٧	٥١	٩٨ ٦٠٩	٤٨٦ ٢٩٨	١٨ ٨٣٠	-	٨٧٩ ٣٧٦	١ ٤٩٩ ٣٥١
إكوادور	٥٥ ٤٨٠	٦٨ ٣٤٤	١٢٣ ٨٢٤	٥٥ ٤٨٠	١٤ ٥٦٧	-	-	-	-	-	١٣٨ ٣٩١
ألبانيا	٨٦	-	٨٦	٨٦	٢٨	-	-	-	٧ ٤٤٣	-	٧ ٥٥٧
ألمانيا	٥٨٩ ٧٣٧	-	٥٨٩ ٧٣٧	-	٨٥ ٥٦٠	-	-	-	٥ ٦٨٣	-	٦٨٠ ٩٨٠
الإمارات العربية المتحدة	٦٣١	-	٦٣١	٦٣١	٩١	-	-	-	-	-	٧٢٢
أنتيغوا وبربودا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إندونيسيا	١ ٨١٩	-	١ ٨١٩	١ ٨١٩	٦ ١٢٦	٣٥	-	-	-	-	٧ ٩٨٠
أنغولا	٢٣ ٤١٣	-	٢٣ ٤١٣	٥ ٠٧٨	٢٠ ٣٣٦	١٩ ٧٢٤	-	-	-	-	٦٣ ٤٧٣

بلد/إقليم اللجوء[1]	اللاجئون										مجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية
	اللاجئون[2]	الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين[3]	مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	منهم: أولئك الذين تساعدهم المفوضية	ملتمسو اللجوء (الحالات المعلقة)[4]	العائدون[5]	المشردون داخلياً الذين تحميهم/تساعدهم المفوضية، بمن في ذلك الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً[6]	المشردون داخلياً العائدون[7]	الأشخاص المشمولون بولاية المفوضية بشأن الأشخاص عديمي الجنسية[8]	فئات مختلفة[9]	
أوروغواي	١٨١	-	١٨١	٨٣	٣٩	-	-	-	-	-	٢٢٠
أوزبكستان	١٧٦	-	١٧٦	١٧٦	-	-	-	-	-	-	١٧٦
أوغندا	١٩٧ ٨٧٧	-	١٩٧ ٨٧٧	١٩٧ ٨٧٧	٢٨ ٠٧٢	٢٠	-	-	-	-	٢٢٥ ٩٦٩
أوكرانيا	٢ ٨٠٧	-	٢ ٨٠٧	٤٩٣	٥ ٠٨٢	-	-	-	٣٥ ٠٠٠	-	٤٢ ٨٨٩
إيران (جمهورية – الإسلامية)	٨٦٨ ٢٤٢	-	٨٦٨ ٢٤٢	٨٦٨ ٢٤٢	١٧	٦	-	-	-	-	٨٦٨ ٢٦٥
أيرلندا	٦ ٣٢٧	-	٦ ٣٢٧	-	٥ ٤٧١	-	-	-	٧٣	-	١١ ٨٧١
آيسلندا	٦٨	-	٦٨	-	٦٩	-	-	-	١١٩	-	٢٥٦
إيطاليا	٦٤ ٧٧٩	-	٦٤ ٧٧٩	-	١٤ ٣٣٠	-	-	-	٤٧٠	-	٧٩ ٥٧٩
بابوا غينيا الجديدة	٤ ٨٠٢	٤ ٥٨١	٩ ٣٨٣	٢ ٥٦٥	١٥٥	-	-	-	-	-	٩ ٥٣٨
باراغواي	١٣٣	-	١٣٣	٢٣	١٠	-	-	-	-	-	١٤٣
باكستان	١ ٦٣٨ ٤٥٦	-	١ ٦٣٨ ٤٥٦	١ ٦٣٨ ٤٥٦	٣ ٢٨٤	٢	٧٥٧ ٩٩٦	٥٦ ١٨١	-	-	٢ ٤٥٥ ٩١٩
بالاو	١	-	١	١	٢	-	-	-	-	-	٣
البحرين	٢٨٩	-	٢٨٩	٢٨٩	٥٠	-	-	-	-	-	٣٣٩
البرازيل	٤ ٧١٥	-	٤ ٧١٥	٢ ٠١٢	١ ٤٤١	-	-	-	١	٥ ٥٨٠	١١ ٧٣٧
بربادوس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١
البرتغال	٤٨٣	-	٤٨٣	-	١٩٧	-	-	-	٥٥٣	-	١ ٢٣٣
بروني دار السلام	-	-	-	-	-	-	-	-	٢١ ٠٠٩	-	٢١ ٠٠٩
بلجيكا	٢٢ ٠٢٤	-	٢٢ ٠٢٤	-	١٥ ٠٣٦	-	-	-	٣ ٨٩٨	-	٤٠ ٩٥٨
بلغاريا	٢ ٢٨٨	-	٢ ٢٨٨	-	١ ٢٧٠	-	-	-	-	-	٣ ٥٥٨
بليز	٢٨	-	٢٨	-	٧٦	-	-	-	-	-	١٠٤
بنغلاديش	٣٠ ٦٩٧	٢٠٠ ٠٠٠	٢٣٠ ٦٩٧	٥٠ ٦٩٧	٣	-	-	-	-	-	٢٣٠ ٧٠٠
بنما	٢ ٤٢٩	١٥ ٠٠٠	١٧ ٤٢٩	٤ ٤٣٤	٣٦٥	-	-	-	٢	-	١٧ ٧٩٦
بنن	٤ ٩٦٦	-	٤ ٩٦٦	٤ ٩٦٦	١٣١	-	-	-	-	-	٥ ٠٩٧

بلد/إقليم اللجوء[1]	اللاجئون										
	اللاجئون[2]	الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين[3]	مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	منهم: أولئك الذين تساعدهم المفوضية	ملتمسو اللجوء (الحالات المعلقة)[4]	اللاجئون العائدون[5]	المشردون داخلياً الذين تحميهم/تساعدهم المفوضية، بمن في ذلك الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً[6]	المشردون داخلياً العائدون[7]	الأشخاص المشمولون بولاية المفوضية بشأن الأشخاص عديمي الجنسية[8]	فئات مختلفة[9]	مجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية
بوتسوانا	٢ ٧٨٥	-	٢ ٧٨٥	٢ ٧٨٥	٢١٢	-	-	-	-	٤٤٣	٣ ٤٤٠
بوركينا فاسو	٣٩ ٣٠٦	-	٣٩ ٣٠٦	٣٩ ٠٢٨	٦٨٦	٢	-	-	-	-	٣٩ ٩٩٤
بوروندي	٤١ ٨١٣	-	٤١ ٨١٣	٤١ ٨١٣	٦ ١٣٠	٣٥ ٧٤١	٧٨ ٩٤٨	-	١ ٣٠٢	٢٩٩	١٦٤ ٢٣٣
البوسنة والهرسك	٦ ٩٠٣	-	٦ ٩٠٣	٦ ٩٠٣	٤٢	٢٧٨	١٠٣ ٤٤٩	٩ ٥٥١	٤ ٥٠٠	٥٢ ٧١٧	١٧٧ ٤٤٠
بولندا	١٥ ٩١١	-	١٥ ٩١١	-	٢ ٣٩٠	-	-	-	١٠ ٨٢٥	-	٢٩ ١٢٦
بوليفيا (دولة - المتعدِّدة القوميات)	٧٣٣	-	٧٣٣	١٦٢	٨	-	-	-	-	-	٧٤١
بونير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بيرو	١ ١٢٢	-	١ ١٢٢	١٢٣	٩٥٦	١	-	-	-	-	٢ ٠٧٩
بيلاروس	٥٧٦	-	٥٧٦	٢٤٠	٦٢	-	-	-	٦ ٩٦٩	-	٧ ٦٠٧
تايلند	٨٤ ٤٧٩	-	٨٤ ٤٧٩	٨٤ ٤٧٩	١٤ ٥٨٠	-	-	-	٥٠٦ ١٩٧	-	٦٠٥ ٢٥٦
تركمانستان	٤٦	-	٤٦	٤٦	-	-	-	-	٨ ٩٤٧	-	٨ ٩٩٣
تركيا	٢٦٧ ٠٦٣	-	٢٦٧ ٠٦٣	٢٦٧ ٠٦٣	١٤ ٠٥١	-	-	-	٧٨٠	٣٠٦	٢٨٢ ٢٠٠
ترينيداد وتوباغو	١٨	-	١٨	١٨	٧	-	-	-	-	-	٢٥
تشاد	٣٧٣ ٦٩٥	-	٣٧٣ ٦٩٥	٣٤٩ ٧٨٢	١٨١	١ ٧٢٦	٩٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠	-	-	٥٠٠ ٦٠٢
توغو	٢٣ ٥٤٠	-	٢٣ ٥٤٠	١٣ ٦٤٣	٤٠٥	٩١	-	-	-	-	٢٤ ٠٣٦
تونس	١ ٤٣٥	-	١ ٤٣٥	١ ٣٧٦	٣٤٠	١	-	-	-	١	١ ٧٧٧
تونغا	٣	-	٣	٣	-	-	-	-	-	-	٣
تيمور - ليشتي	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	١
جامايكا	٢٠	-	٢٠	١٤	-	-	-	-	-	-	٢٠
الجبل الأسود	١١ ١٩٨	-	١١ ١٩٨	١١ ١٩٨	١٠٩	-	-	-	٣ ٣٨٣	٥ ٤٠٦	٢٠ ٠٩٦
الجزائر[10]	٩٤ ١٣٣	-	٩٤ ١٣٣	٩٠ ٠٠٠	١ ٧٣٦	٧	-	-	-	-	٩٥ ٨٧٦
جزر البهاما	٣٠	٧	٣٧	٣٧	١٤	-	-	-	-	١	٥٢
جزر القمر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

بلد/إقليم اللجوء[1]	اللاجئون	اللاجئون									
	اللاجئون[2]	الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين[3]	مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	منهم: أولئك الذين تساعدهم المفوضية	ملتمسو اللجوء (الحالات المعلقة)[4]	اللاجئون العائدون[5]	المشردون داخلياً الذين تحميهم/تساعدهم المفوضية، بمن في ذلك الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً[6]	المشردون داخلياً العائدون[7]	الأشخاص المشمولون بولاية المفوضية بشأن الأشخاص عديمي الجنسية[8]	فئات مختلفة[9]	مجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية
جزر تركس وكايكوس	-	-	-	-	٢٢	-	-	-	-	-	٢٢
جزر سليمان	-	-	-	-	٣	-	-	-	-	-	٣
جزر فرجن البريطانية	٢	-	٢	٢	-	-	-	-	-	-	٢
جزر كايمان	٣	-	٣	١	-	-	-	-	-	-	٣
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٤ ٠١٤	-	١٤ ٠١٤	١٤ ٠١٤	٢ ٦٠٤	٢ ٣١٥	٥١ ٦٧٩	٣٥ ٤٣٣	-	-	١٠٦ ٠٤٥
الجمهورية التشيكية	٢ ٨٠٥	-	٢ ٨٠٥	-	٥٧٤	٢	-	-	١ ٥٠٢	-	٤ ٨٨٣
الجمهورية الدومينيكية	٧٥٨	-	٧٥٨	٢٦٠	٧٦٧	-	-	-	-	-	١ ٥٢٥
الجمهورية العربية السورية[22]	٤٧٦ ٥٠٦	-	٤٧٦ ٥٠٦	٦٧ ٨١٥	٢ ٢٢٢	٦٨ ٥٧٣	٢ ٠١٦ ٥٠٠	-	٢٢١ ٠٠٠	-	٢ ٧٨٤ ٨٠١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٦٥ ١٠٩	-	٦٥ ١٠٩	٢١ ٥٩٥	١ ٨٢٥	٧١ ٩٢٤	٢ ٦٦٩ ٠٦٩	٣٠٤ ٥٩٦	-	٧١ ٨١٥	٣ ١٨٤ ٣٣٨
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٠١ ٠٢١	-	١٠١ ٠٢١	٧٨ ٧٩٤	٥٢٢	٤٤	-	-	-	١٦٢ ٢٥٦	٢٦٣ ٨٤٣
جمهورية كوريا	٤٨٧	-	٤٨٧	١١٥	١ ٥٤٨	-	-	-	١٧٩	-	٢ ٢١٤
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٧٥٠	٣٢٧	١ ٠٧٧	١ ٠٧٧	٥١٦	-	-	-	٩٠٥	-	٢ ٤٩٨
جمهورية مولدوفا	١٨٥	-	١٨٥	١٨٥	٧٥	-	-	-	١ ٩٩٨	-	٢ ٢٥٨
جنوب أفريقيا	٦٥ ٢٣٣	-	٦٥ ٢٣٣	٦ ٨٣١	٢٣٠ ٤٤٢	١	-	-	-	-	٢٩٥ ٦٧٦
جنوب السودان[20]	٢٠٢ ٥٨١	-	٢٠٢ ٥٨١	٢٠٢ ٥٨١	٣٥	٢ ٢٣٨	٣٤٥ ٦٧٠	-	-	-	٥٥٠ ٥٢٤
جورجيا	٣٢٩	١٤٠	٤٦٩	٤٦٩	٤٦٧	-	٢٧٩ ٧٧٨	-	١ ١٥٦	-	٢٨١ ٨٧٠
جيبوتي	١٩ ١٣٩	-	١٩ ١٣٩	١٩ ١٣٩	٣ ٠٩٥	-	-	-	-	-	٢٢ ٢٣٤
الدانمرك	١١ ٤٠٢	-	١١ ٤٠٢	-	٦٩٢	-	-	-	٣ ٦٢٣	-	١٥ ٧١٧
دولة فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
دومينيكا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
رواندا	٥٨ ٢١٢	-	٥٨ ٢١٢	٥٨ ٢١٢	١ ٤٧٧	١١ ٢٤٩	-	-	-	٨٩	٧١ ٠٢٧

بلد/إقليم اللجوء[1]	اللاجئون	اللاجئون									
	اللاجئون[2]	الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين[3]	مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	منهم: أولئك الذين تساعدهم المفوضية	ملتمسو اللجوء (الحالات المعلقة)[4]	اللاجئون العائدون[5]	المشردون داخلياً الذين تحميهم/تساعدهم المفوضية، بمن في ذلك الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً[6]	المشردون داخلياً العائدون[7]	الأشخاص المشمولون بولاية المفوضية بشأن الأشخاص عديمي الجنسية[8]	فئات مختلفة[9]	مجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية
رومانيا	١ ٢٦٢	-	١ ٢٦٢	١٣٢	٣٥	-	-	-	٢٤٨	-	١ ٥٤٥
زامبيا	٢٥ ٦٥٣	-	٢٥ ٦٥٣	٢٢ ٧٩٢	١ ١٩٣	٢	-	-	-	٢٣ ٥٥٠	٥٠ ٣٩٨
زمبابوي	٤ ٣٥٦	-	٤ ٣٥٦	٤ ٣٥٦	٤٣٦	٢١	٥٧ ٩٢٦	-	-	٢٢	٦٢ ٧٦١
سان تومي وبرينسيبي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سانت فنسنت وجزر غرينادين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سانت كيتس ونيفس	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	١
سانت لوسيا	٢	-	٢	٢	١	-	-	-	-	-	٣
سانت مارتن	٣	-	٣	٣	٤	-	-	-	-	-	٧
سري لانكا	١١٠	-	١١٠	١١٠	٢٦٣	١ ٤٨٠	٩٣ ٤٨٢	٤٤ ٦١٠	-	-	١٣٩ ٩٤٥
السلفادور	٤٥	-	٤٥	٢٧	-	-	-	-	-	-	٤٥
سلوفاكيا	٦٦٢	-	٦٦٢	-	١٩٤	-	-	-	١ ٥٢٣	٦٩	٢ ٤٤٨
سلوفينيا	١٧٦	-	١٧٦	-	١٠٠	-	-	-	٤	-	٢٨٠
سنغافورة	٣	-	٣	-	-	-	-	-	-	-	٣
السنغال	١٤ ٢٣٧	-	١٤ ٢٣٧	١٤ ٢٣٧	٢ ٣٣٣	-	-	-	-	-	١٦ ٥٧٠
سوازيلند	٥٠٥	-	٥٠٥	١٦٤	٤٢٢	-	-	-	-	-	٩٢٧
السودان[21]	١٢٦ ٢١٨	٢٥ ٩٧٦	١٥٢ ١٩٤	٩٦ ٣٦٧	٧ ٦٨٣	١٩ ٤٨٥	١ ٨٧٣ ٣٠٠	٩١ ٥٥٤	-	٣ ٣٨١	٢ ١٤٧ ٥٩٧
سورينام	-	-	-	-	٣	-	-	-	-	-	٣
السويد	٩٢ ٨٧٢	-	٩٢ ٨٧٢	-	١٨ ٠١٤	-	-	-	٩ ٥٩٦	-	١٢٠ ٤٨٢
سويسرا	٥٠ ٧٤٧	-	٥٠ ٧٤٧	-	٢١ ٧٠٩	-	-	-	٦٩	-	٧٢ ٥٢٥
سيراليون	٤ ٢٠٤	-	٤ ٢٠٤	٤ ١٨٨	٦٧	-	-	-	-	-	٤ ٢٧١
شيلي	١ ٦٩٥	-	١ ٦٩٥	٢٨٢	٣٥٣	-	-	-	-	-	٢ ٠٤٨
صربيا (وكوسوفو قرار مجلس الأمن ١٢٤٤)	٦٦ ٣٧٠	-	٦٦ ٣٧٠	٩ ٤٤٣	٣٣٢	١٩٣	٢٢٧ ٨٢١	٧٩٨	٨ ٥٠٠	٧٢٣	٣٠٤ ٧٣٧

بلد/إقليم اللجوء[1]	اللاجئون	اللاجئون									
	اللاجئون[2]	*الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين*[3]	*مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين*	*منهم: أولئك الذين تساعدهم المفوضية*	*ملتمسو اللجوء (الحالات المعلقة)*[4]	*اللاجئون العائدون*[5]	*المشردون داخلياً الذين تحميهم/ تساعدهم المفوضية، بمن في ذلك الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً*[6]	*المشردون داخلياً العائدون*[7]	*الأشخاص المشمولون بولاية المفوضية بشأن الأشخاص عديمي الجنسية*[8]	*فئات مختلفة*[9]	*مجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية*
الصومال	٢ ٢٦٤	٤٥	٢ ٣٠٩	٢ ٣٠٩	٨ ٤٦٥	٤٨	١ ١٣٢ ٩٦٣	١٠ ١٨٨	-	٥١	١ ١٥٤ ٠٢٤
الصين[12]	٣٠١ ٠٣٧	-	٣٠١ ٠٣٧	١٢٤	٢٦٥	-	-	-	-	-	٣٠١ ٣٠٢
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة (الصين)	-	-	-	-	٦	-	-	-	-	-	٦
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الصين)	١١٧	-	١١٧	١١٧	٨٣٥	-	-	-	١	-	٩٥٣
طاجيكستان	٢ ٢٤٨	-	٢ ٢٤٨	٢ ١٥٥	٢ ١٣٩	-	-	-	٢ ٣٠٠	-	٦ ٦٨٧
العراق	٩٨ ٨٢٢	-	٩٨ ٨٢٢	٩٨ ٨٢٢	٤ ٩١٤	٨٢ ٢٧٠	١ ١٣١ ٨١٠	٢١٨ ٨٠٠	١٢٠ ٠٠٠	-	١ ٦٥٦ ٦١٦
عُمان	١٣٨	-	١٣٨	١٣٨	٢٠	-	-	-	-	-	١٥٨
غابون	١ ٦٦٣	-	١ ٦٦٣	١ ٦٦٣	٢ ٣٨٠	-	-	-	-	٣٢٠	٤ ٣٦٣
غامبيا	٩ ٨٥٣	-	٩ ٨٥٣	٩ ٨٢٨	-	-	-	-	-	٣٢٠	١٠ ١٧٣
غانا	١٦ ٠١٦	-	١٦ ٠١٦	١٦ ٠١٦	٢ ٦٠٥	١	-	-	-	-	١٨ ٦٢٢
غرينادا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غواتيمالا	١٥٩	-	١٥٩	٦	٣	-	-	-	-	-	١٦٢
غيانا	٧	-	٧	٧	-	-	-	-	-	-	٧
غينيا	١٠ ٣٧١	-	١٠ ٣٧١	١٠ ٣٧١	٥٣٢	-	-	-	-	-	١٠ ٩٠٣
غينيا – بيساو	٧ ٧٨٤	-	٧ ٧٨٤	٧ ٧٨٤	١٠٨	-	-	-	-	-	٧ ٨٩٢
غينيا الاستوائية	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	١
فانواتو	٢	-	٢	٢	-	-	-	-	-	-	٢
فرنسا	٢١٧ ٨٦٥	-	٢١٧ ٨٦٥	-	٤٩ ٨٨٥	-	-	-	١ ٢١٠	-	٢٦٨ ٩٦٠
الفلبين	١٤١	-	١٤١	١٨	٣٢	-	١ ١٥٩	٣٣٦ ٢١٥	٦ ٠١٥	٦٨	٣٤٣ ٦٣٠
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	٣ ٦٤٤	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٣ ٦٤٤	٢٣ ٦٣٧	٩١٦	-	-	-	-	-	٢٠٤ ٥٦٠
فنلندا	٩ ٩١٩	-	٩ ٩١٩	-	١ ٨٨١	-	-	-	٢ ٠١٧	-	١٣ ٨١٧

بلد/إقليم اللجوء[1]	اللاجئون	اللاجئون									
	اللاجئون[2]	الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين[3]	مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	منهم: أولئك الذين تساعدهم المفوضية	ملتمسو اللجوء (الحالات المعلقة)[4]	اللاجئون العائدون[5]	المشردون داخلياً الذين تحميهم/تساعدهم المفوضية، بمن في ذلك الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً[6]	المشردون داخلياً العائدون[7]	الأشخاص المشمولون بولاية المفوضية بشأن الأشخاص عديمي الجنسية[8]	فئات مختلفة[9]	مجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية
فيجي	٦	-	٦	٦	٧	-	-	-	-	-	١٣
فييت نام	-	-	-	-	-	-	-	-	١١ ٥٠٠	-	١١ ٥٠٠
قبرص[13]	٣ ٦٣١	-	٣ ٦٣١	-	٢ ٦٣٦	-	-	-	-	-	٦ ٢٦٧
قطر	٨٠	-	٨٠	٨٠	٥٧	-	-	-	١ ٢٠٠	-	١ ٣٣٧
قيرغيزستان[16]	٤٣٧	٤ ٥٠٤	٤ ٩٤١	٧٢٤	٣٥١	-	١٦٨ ٦٠٠	٣ ٤٠٠	١٥ ٤٧٣	-	١٩٢ ٧٦٥
كازاخستان	٥٦٤	-	٥٦٤	٣٧٠	٨٥	-	-	-	٦ ٩٣٥	٣ ٦٧٥	١١ ٢٥٩
الكاميرون	٩٨ ٩٦٩	-	٩٨ ٩٦٩	٩٨ ٩٦٩	٣ ١٢٦	-	-	-	-	-	١٠٢ ٠٩٥
كرواتيا	٦٩٠	٣٤	٧٢٤	٧٢٤	٣٤٥	٩٨	-	-	٢ ٨٨٦	١٩ ٩٧٠	٢٤ ٠٢٣
كمبوديا	٧٧	-	٧٧	-	٢٤	-	-	-	-	-	١٠١
كندا	١٦٣ ٧٥٦	-	١٦٣ ٧٥٦	-	٣٢ ٦٤٣	-	-	-	-	-	١٩٦ ٣٩٩
كوبا	٣٧١	-	٣٧١	٢٧٦	٣	-	-	-	-	-	٣٧٤
كوت ديفوار	٣ ٩٨٠	-	٣ ٩٨٠	٣ ٩٨٠	٥٢٠	٧٢ ٨٤٥	٤٥ ٠٠٠	٩٦ ٠١٠	٧٠٠ ٠٠٠	٣٣٢	٩١٨ ٦٨٧
كوراتشاو	١٤	-	١٤	١٤	٢٦	-	-	-	-	-	٤٠
كوستاريكا	١٢ ٦٢٩	٧ ٨٢٠	٢٠ ٤٤٩	١٦ ٣٥٣	٦٣٤	-	-	-	-	-	٢١ ٠٨٣
كولومبيا	٢١٩	-	٢١٩	٥٤	٧٧	١٠	٣ ٩٤٣ ٥٠٩	-	١٢	-	٣ ٩٤٣ ٨٢٧
الكونغو	٩٨ ٤٥٥	-	٩٨ ٤٥٥	٩٨ ٤٥٥	٣ ٣١٩	٥٤	-	-	-	٩٨٠	١٠٢ ٨٠٨
الكويت	٦٧٤	-	٦٧٤	٦٧٤	٨٢٩	-	-	-	٩٣ ٠٠٠	-	٩٤ ٥٠٣
كينيا	٥٦٤ ٩٣٣	-	٥٦٤ ٩٣٣	٥٦٤ ٩٣٣	٤١ ٩٤٤	-	٤١٢ ٠٠٠	-	٢٠ ٠٠٠	-	١ ٠٣٨ ٨٧٧
لاتفيا	١٢٥	-	١٢٥	-	١٧٢	-	-	-	٢٨٠ ٧٥٩	-	٢٨١ ٠٥٦
لبنان	١٣٣ ٥٣٨	٤٠٢	١٣٣ ٩٤٠	١٣٣ ٩٤٠	١ ٩١٢	-	-	-	-	-	١٣٥ ٨٥٢
لكسمبرغ	٢ ٩١٠	-	٢ ٩١٠	-	١ ٢٣٩	-	-	-	١٧٧	-	٤ ٣٢٦
ليبريا	٦٥ ٩٠١	٨	٦٥ ٩٠٩	٦٥ ٩٠٩	٤٨	٢٩ ٤٧٢	-	-	-	١ ٦٠٦	٩٧ ٠٣٥
ليبيا	٧ ٠٦٥	-	٧ ٠٦٥	٧ ٠٦٥	٦ ٥٥٢	١ ٠٥٥	٥٩ ٤٢٥	١٧٧ ٤٥٢	-	-	٢٥١ ٥٤٩

بلد/إقليم اللجوء[1]	اللاجئون										
	اللاجئون[2]	الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين[3]	مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	منهم: أولئك الذين تساعدهم المفوضية	ملتمسو اللجوء (الحالات المعلقة)[4]	اللاجئون العائدون[5]	المشردون داخلياً الذين تحميهم/تساعدهم المفوضية، بمن في ذلك الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً[6]	المشردون داخلياً العائدون[7]	الأشخاص المشمولون بولاية المفوضية بشأن الأشخاص عديمي الجنسية[8]	فئات مختلفة[9]	مجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية
ليتوانيا	٨٧١	-	٨٧١	-	٧٦	-	-	-	٤ ١٣٠	-	٥ ٠٧٧
ليختنشتاين	١٠٢	-	١٠٢	-	١٧	-	-	-	٥	-	١٢٤
ليسوتو	٣٤	-	٣٤	-	٣	-	-	-	-	-	٣٧
مالطة	٨ ٢٤٨	-	٨ ٢٤٨	-	٧٦٧	-	-	-	-	-	٩ ٠١٥
مالي	١٣ ٩٢٨	-	١٣ ٩٢٨	١٣ ٩٢٨	٢٤٠	٢٨	٢٢٧ ٩٣٠	-	-	-	٢٤٢ ١٢٦
ماليزيا	٨٩ ٢١٠	٩٧٥	٩٠ ١٨٥	٩٠ ١٨٥	١١ ٦٥٠	-	-	-	٤٠ ٠٠١	٨٠ ٠٠٠	٢٢١ ٨٣٦
مدغشقر	٩	-	٩	-	١	-	-	-	-	١	١١
مصر	١٠٩ ٩٣٣	-	١٠٩ ٩٣٣	٣٩ ٩٣٣	١٦ ٩٥٢	٤	-	-	٦٠	-	١٢٦ ٩٤٩
المغرب	٧٤٤	-	٧٤٤	٧٤٤	٢ ١٧٨	-	-	-	-	-	٢ ٩٢٢
المكسيك	١ ٥٢٠	-	١ ٥٢٠	٢٠٦	٣٥٧	-	-	-	٧	-	١ ٨٨٤
ملاوي	٦ ٥٤٤	-	٦ ٥٤٤	٦ ٥٤٤	١٠ ١٢٠	-	-	-	-	-	١٦ ٦٦٤
المملكة العربية السعودية	٥٥٠	٢٧	٥٧٧	٥٧٧	٩٩	١	-	-	٧٠ ٠٠٠	-	٧٠ ٦٧٧
المملكة المتحدة	١٤٩ ٧٦٥	-	١٤٩ ٧٦٥	-	١٨ ٩١٦	-	-	-	٢٠٥	-	١٦٨ ٨٨٦
منغوليا	٤	-	٤	٤	٩	-	-	-	٢٢٠	-	٢٣٣
موريتانيا	٥٤ ٤٩٦	٢٦ ٠٠٠	٨٠ ٤٩٦	٨٠ ٤٩٦	٧٩٨	٦ ٢٠٨	-	-	-	-	٨٧ ٥٠٢
موريشيوس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موزامبيق	٤ ٣٩٨	-	٤ ٣٩٨	٢ ٥٨٦	٨ ٢٠٠	-	-	-	-	-	١٢ ٥٩٨
موناكو	٣٧	-	٣٧	-	-	-	-	-	-	-	٣٧
مونتسيرات	-	-	-	-	٥	-	-	-	-	-	٥
ميانمار	-	-	-	-	-	-	٤٣٠ ٤٠٠	-	٨٠٨ ٠٧٥	-	١ ٢٣٨ ٤٧٥
ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ناميبيا	١ ٨٠٦	-	١ ٨٠٦	١ ٨٠٦	١ ٠٨٩	-	-	-	-	-	٢ ٨٩٥
ناورو	-	-	-	-	٣٧٩	-	-	-	-	-	٣٧٩

بلد/إقليم اللجوء[1]	اللاجئون										
	اللاجئون[2]	*الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين*[3]	*مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين*	*منهم: أولئك الذين تساعدهم المفوضية*	*ملتمسو اللجوء (الحالات المعلقة)*[4]	*اللاجئون العائدون*[5]	*المشردون داخلياً الذين تحميهم/تساعدهم المفوضية، بمن في ذلك الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً*[6]	*المشردون داخلياً العائدون*[7]	*الأشخاص المشمولون بولاية المفوضية بشأن الأشخاص عديمي الجنسية*[8]	*فئات مختلفة*[9]	*مجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية*
النرويج	٤٢ ٨٢٢	-	٤٢ ٨٢٢	-	٩ ٣٥٤	-	-	-	٢ ٣١٣	-	٥٤ ٤٨٩
النمسا	٥١ ٧٣٠	-	٥١ ٧٣٠	-	٢٢ ٤٢٩	-	-	-	٥٤٢	-	٧٤ ٧٠١
نيبال[17]	٥٦ ٢٦٤	-	٥٦ ٢٦٤	٤١ ٢٦٤	٢٣	-	-	-	-	٤٤٧	٥٦ ٧٣٤
النيجر	٥٠ ٥١٠	-	٥٠ ٥١٠	٥٠ ٥١٠	١٠٨	-	-	-	-	-	٥٠ ٦١٨
نيجيريا	٣ ١٥٤	-	٣ ١٥٤	٣ ١٥٤	١ ٠٤٢	-	-	-	-	-	٤ ١٩٦
نيكاراغوا	١٢٩	-	١٢٩	٨٦	١٠	-	-	-	١	-	١٤٠
نيوزيلندا	١ ٥١٧	-	١ ٥١٧	-	٢٧٦	-	-	-	-	-	١ ٧٩٣
هايتي	-	-	-	-	١٢	-	-	-	-	-	١٢
الهند	١٨٥ ٦٥٦	-	١٨٥ ٦٥٦	١٨ ٤٩١	٣ ٥٥٩	-	-	-	-	-	١٨٩ ٢١٥
هندوراس	١٦	-	١٦	-	-	-	-	-	١	-	١٧
هنغاريا	٤ ٠٥٤	-	٤ ٠٥٤	-	٣٨٦	-	-	-	١١١	-	٤ ٥٥١
هولندا[18]	٧٤ ٥٩٨	-	٧٤ ٥٩٨	-	١٠ ٤٢٠	-	-	-	٢ ٠٠٥	-	٨٧ ٠٢٣
الولايات المتحدة[23]	٢٦٢ ٠٣٠	-	٢٦٢ ٠٣٠	-	١٨ ٩٦٦	-	-	-	-	-	٢٨٠ ٩٩٦
اليابان[14]	٢ ٥٨١	-	٢ ٥٨١	٧٩٣	٤ ٧١١	-	-	-	١ ١٠٠	-	٨ ٣٩٢
اليمن	٢٣٧ ١٨٢	-	٢٣٧ ١٨٢	٢٣٧ ١٨٢	٦ ٤٨٣	-	٣٨٥ ٣٢٠	١٠٦ ٨٦٨	-	-	٧٣٥ ٨٥٣
اليونان	٢ ١٠٠	-	٢ ١٠٠	-	٣٦ ١٨٣	-	-	-	١٥٤	-	٣٨ ٤٣٧
مناطق مختلفة	-	-	-	-	-	٢٦	-	-	-	-	٢٦
المجموع الكلي	**٩ ٨٨١ ٥٣٨**	**٦١٨ ٧٠٣**	**١٠ ٥٠٠ ٢٤١**	**٦ ٦٧٤ ٩٥٠**	**٩٣٦ ٧٤٠**	**٥٢٥ ٩٤١**	**١٧ ٦٧٠ ٣٦٨**	**١ ٥٤٥ ٤٨٦**	**٣ ٣٣٥ ٧٧٧**	**١ ٣٢٩ ٩٢٧**	**٣٥ ٨٤٤ ٤٨٠**
مكاتب المفوضية											
وسط أفريقيا – البحيرات الكبرى	٤٧٩ ٢٥٦	-	٤٧٩ ٢٥٦	٤١٣ ٥١٥	٢١ ٣٨٣	١٢١ ٣٢٨	٢ ٧٩٩ ٦٩٦	٣٤٠ ٠٢٩	١ ٣٠٢	٢٣٥ ٧٥٩	٣ ٩٩٨ ٧٥٣
شرق أفريقيا والقرن الأفريقي	١ ٨٦٦ ٧٠٠	٢٦ ٠٢١	١ ٨٩٢ ٧٢١	١ ٨١٢ ٩٤٨	٩٠ ٣٣٣	٢٣ ٥٥٥	٣ ٨٥٣ ٩٣٣	١٣٦ ٧٤٢	٢٠ ٠٠٠	٤ ٩٨٦	٦ ٠٢٢ ٢٧٠
أفريقيا الجنوبية	١٣٤ ٧٣٦	-	١٣٤ ٧٣٦	٥٢ ٩٤٢	٢٧٢ ٤٥٤	١٩ ٧٤٨	٥٧ ٩٢٦	-	-	٢٤ ٠١٦	٥٠٨ ٨٨٠

بلد/إقليم اللجوء[1]	اللاجئون	اللاجئون	الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين[3]	مجموع اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع اللاجئين	منهم: أولئك الذين تساعدهم المفوضية	ملتمسو اللجوء (الحالات المعلقة)[4]	اللاجئون العائدون[5]	المشردون داخلياً الذين تحميهم/تساعدهم المفوضية، بمن في ذلك الذين يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً[6]	المشردون داخلياً العائدون[7]	الأشخاص المشمولون بولاية المفوضية بشأن الأشخاص عديمي الجنسية[8]	فئات مختلفة[9]	مجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية
غرب أفريقيا	٢٦٧ ٧٥٠	٨	٢٦٧ ٧٥٨	٢٥٧ ٥٤٢	٨ ٨٢٥	١٠٢ ٤٣٩	٢٧٢ ٩٣٠	٩٦ ٠١٠	٧٠٠ ٠٠٠	٢ ٢٥٨	١ ٤٥٠ ٢٢٠
آسيا والمحيط الهادئ	٣ ٢٩٩ ٣٤٠	٢٢٦ ١٧٢	٣ ٥٢٥ ٥١٢	٢٨١٧ ١٤٩	٧٠ ٣٩٤	١٠٠ ١٣٢	١ ٩٣٧ ٩٣٥	٤٥٩ ٢٣٦	١ ٤٢٧ ٩٥٢	٩٦٣ ٥٦٦	٨ ٤٨٤ ٧٢٧
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١ ٥١٩ ٠٢٧	٧٤ ٨٣٠	١ ٥٩٣ ٨٥٧	٩١٢ ٠٨٢	٥٣ ٨٦٨	١٥٨ ١١٩	٣ ٥٩٣ ٠٥٥	٥٠٣ ١٢٠	٥٠٥ ٢٧٤	١	٦ ٤٠٧ ٢٩٤
أوروبا	١ ٧٩٩ ٣٥٠	٥٠١	١ ٧٩٩ ٨٥١	٣٠٤ ٩٩٠	٣٤٥ ٢٧٠	٥٨٣	١ ٢١١ ٣٨٤	١٠ ٣٤٩	٦٨١ ٢٢٥	٩٣ ٧٥٩	٤ ١٤٢ ٤٢١
الأمريكتان	٥١٥ ٣٧٩	٢٩١ ١٧١	٨٠٦ ٥٥٠	١٠٣ ٧٨٢	٧٤ ٢١٣	١١	٣ ٩٤٣ ٥٠٩	-	٢٤	٥ ٥٨٢	٤ ٨٢٩ ٨٨٩
مناطق مختلفة/غير معروفة	-	-	-	-	-	٢٦	-	-	-	-	٢٦
المجموع	**٩ ٨٨١ ٥٣٨**	**٦١٨ ٧٠٣**	**١٠ ٥٠٠ ٢٤١**	**٦ ٦٧٤ ٩٥٠**	**٩٣٦ ٧٤٠**	**٥٢٥ ٩٤١**	**١٧ ٦٧٠ ٣٦٨**	**١ ٥٤٥ ٤٨٦**	**٣ ٣٣٥ ٧٧٧**	**١ ٣٢٩ ٩٢٧**	**٣٥ ٨٤٤ ٤٨٠**
المناطق الرئيسية للأمم المتحدة											
أفريقيا	٣ ٠١٦ ٢٤٨	٥٢ ٠٢٩	٣ ٠٦٨ ٢٧٧	٢ ٧٥٦ ٥٦١	٤٢١ ٥٥١	٢٧٤ ٣٤٥	٧ ٠٤٣ ٩١٠	٧٥٠ ٢٣٣	٧٢١ ٣٦٢	٢٦٧ ٠٢٠	١٢ ٥٤٦ ٦٩٨
آسيا	٤ ٧٨٩ ٤٩٢	٢٧٠ ٥٦١	٥ ٠٦٠ ٠٥٣	٣ ٧٧٨ ٣٧١	٩٢ ٥٤٦	٢٥٠ ٩٧٧	٦ ٣٥١ ٦٧٩	٧٨٤ ٩٠٤	١ ٩٣٨ ٧٢٢	٩٦٩ ٣٧٢	١٥ ٤٤٨ ٢٥٣
أوروبا	١ ٥٢٤ ٠٠٥	٣٦١	١ ٥٢٤ ٣٦٦	٣٣ ٦٥٩	٣٢٧ ٥٩٨	٥٨٢	٣٣١ ٢٧٠	١٠ ٣٤٩	٦٧٥ ٦٦٩	٨٧ ٩٥٣	٢ ٩٥٧ ٧٨٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٨٩ ٥٩٣	٢٩١ ١٧١	٣٨٠ ٧٦٤	١٠٣ ٧٨٢	٢٢ ٦٠٤	١١	٣ ٩٤٣ ٥٠٩	-	٢٤	٥ ٥٨٢	٤ ٣٥٢ ٤٩٤
أمريكا الشمالية	٤٢٥ ٧٨٦	-	٤٢٥ ٧٨٦	-	٥١ ٦٠٩	-	-	-	-	-	٤٧٧ ٣٩٥
أوقيانوسيا	٣٦ ٤١٤	٤ ٥٨١	٤٠ ٩٩٥	٢ ٥٧٧	٢٠ ٨٣٢	-	-	-	-	-	٦١ ٨٢٧
مناطق مختلفة	-	-	-	-	-	٢٦	-	-	-	-	٢٦
المجموع	**٩ ٨٨١ ٥٣٨**	**٦١٨ ٧٠٣**	**١٠ ٥٠٠ ٢٤١**	**٦ ٦٧٤ ٩٥٠**	**٩٣٦ ٧٤٠**	**٥٢٥ ٩٤١**	**١٧ ٦٧٠ ٣٦٨**	**١ ٥٤٥ ٤٨٦**	**٣ ٣٣٥ ٧٧٧**	**١ ٣٢٩ ٩٢٧**	**٣٥ ٨٤٤ ٤٨٠**

ملاحظات:

البيانات تقدمها الحكومات بوجه عام استناداً إلى التعاريف والطرق التي تعتمدها في جمع البيانات.

تشير الشرطة (-) إلى أن القيمة صفر، أو غير متاحة، أو غير منطبقة.

(١) بلد أو إقليم اللجوء أو الإقامة.

(٢) الأشخاص المعترف بهم كلاجئين بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١، وبروتوكول عام ١٩٦٧، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩، وفقاً للنظام الأساسي للمفوضية، والأشخاص الذين مُنحوا شكلاً مكملاً من أشكال الحماية وأولئك الذين مُنحوا حماية مؤقتة. وفي الحالات التي لم ترد فيها أرقام من الحكومات، قدّرت المفوضية عدد اللاجئين في ٢٥ بلداً من البلدان الصناعية استناداً إلى عدد اللاجئين المعترف بهم خلال فترة ١٠ سنوات.

(٣) هذه الفئة وصفية بطبيعتها وتشمل فئات من الأشخاص الموجودين خارج بلدانهم أو أقاليمهم الأصلية والذين يواجهون مخاطر في مجال الحماية مماثلة لتلك التي يواجهها اللاجئون ولكن لم تتأكد استفادتهم من مركز اللاجئ لأسباب عملية أو لأسباب أخرى.

(٤) الأشخاص الذين لا تزال طلباتهم للجوء أو لمركز اللاجئ قيد النظر أيّاً كانت المرحلة التي بلغتها الإجراءات.

(٥) اللاجئون الذين عادوا إلى أماكنهم الأصلية خلال السنة التقويمية. المصدر: البلد الأصلي وبلد اللجوء.

(٦) الأشخاص المشردون داخل بلدانهم الذين تمنحهم المفوضية الحماية و/أو المساعدة. وتشمل هذه الفئة أيضاً أشخاصاً في أوضاع شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً. وهذه الفئة وصفية بطبيعتها وتشمل فئات من الأشخاص الموجودين داخل بلدان جنسياتهم أو إقامتهم المعتادة الذين يواجهون مخاطر في مجال الحماية مماثلة لتلك التي يواجهها المشردون داخلياً ولكن تعذّر، لأسباب عملية أو لأسباب أخرى، الإعلان عنهم ضمن تلك الفئة.

(٧) المشردون داخلياً الذين تحميهم/تساعدهم المفوضية والذين عادوا إلى أماكنهم الأصلية خلال السنة التقويمية.

(٨) يشير إلى الأشخاص الذين لا تعتبر أي دولة أنهم من رعاياها بموجب قوانينها. وتشير هذه الفئة إلى الأشخاص الذين يدخلون ضمن ولاية المفوضية المتعلّقة بالأشخاص عديمي الجنسية لأنهم عديمو الجنسية وفقاً لهذا التعريف الدولي، ولكن البيانات المتعلّقة ببعض البلدان قد تشمل أيضاً الأشخاص الذين لم تُحدد جنسياتهم. انظر الجدول ٧ في المرفق بالنسبة للحواشي (http://www.unhcr.org/statistics/12-WRD-table-7xls).

(٩) يشير إلى أفراد لا يدخلون بالضرورة مباشرة في أي من الفئات الأخرى ولكن قد تقدم إليهم المفوضية الحماية و/أو خدمات المساعدة. وقد تستند هذه الأنشطة إلى اعتبارات إنسانية أو إلى اعتبارات خاصة أخرى.

(١٠) تقدّر الحكومة الجزائرية أنه يوجد نحو ٠٠٠ ١٦٥ لاجئ صحراوي في مخيمات تندوف.

(١١) المعلومات المتعلّقة بعدد الحالات التي كانت معلقة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ فيما يتعلّق بملتمسي اللجوء الذين وصلوا إلى أستراليا بالقوارب لم تكن متاحةً عندما جرى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ حساب عدد الحالات المعلقة.

(١٢) اللاجئون الفيتناميون البالغ عددهم ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ مندمجون اندماجاً كاملاً ويتلقون في الواقع الحماية من حكومة الصين.

(١٣) انتهت أنشطة المساعدة المقدمة من المفوضية إلى المشردين داخلياً في قبرص في عام ١٩٩٩. ويُرجى زيارة موقع مركز رصد التشرد الداخلي Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC) لمزيد من المعلومات.

(١٤) الأرقام هي من تقديرات المفوضية.

(١٥) يستند عدد اللاجئين العراقيين في الأردن إلى تقدير حكومي. وقد سجلت المفوضية ٨٠٠ ٢٧ عراقي تقدم إليهم المساعدة حسب الوضع في نهاية العام.

(١٦) يشمل عدد المشرّدين داخلياً في قيرغيزستان ٦٠٠ ١٦٨ شخص يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً.

(١٧) في عام ٢٠١١، ذكرت المفوضية رقم ٠٠٠ ٨٠٠ شخص كعدد تقديري للأفراد الذين ليست لديهم شهادات جنسية في نيبال. بيد أنه لا يمكن اعتبار فرد نيبالي عديم جنسية لكونه لم يحصل على شهادة الجنسية. وقد ظلت المفوضية تباشر حواراً مع حكومة نيبال لغرض توضيح ومعالجة الحالة من أجل تناولها في التقارير القادمة.

(١٨) تتعلّق جميع الأرقام بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (لا توجد بيانات محدَّثة متاحة).

(١٩) يستند رقم ٠٠٠ ١٧٨ شخص عديم الجنسية إلى عدد الأشخاص الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم عديمو الجنسية في تعداد عام ٢٠١٠ وهو يخضع لمزيد من المناقشة/التحقُّق مع الحكومة.

(٢٠) يشمل عدد المشردين داخلياً في جنوب السودان ٢٠٠ ١٥٥ شخص يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً.

(٢١) يشمل عدد المشردين داخلياً في السودان ٣٠٠ ٧٧ شخص يعيشون أوضاعاً شبيهة بأوضاع المشردين داخلياً.

(٢٢) يستند عدد اللاجئين العراقيين في الجمهورية العربية السورية إلى تقدير حكومي. وقد سجلت المفوضية ٧٠٠ ٦٢ عراقي تقدم إليهم المساعدة حسب الوضع في نهاية العام.

(٢٣) يُستثنى من ملتمسي اللجوء (القضايا المعلقة) الأفراد الذين ينتظرون قراراً بشأن طلب لجوئهم الموجود لدى المكتب التنفيذي لاستعراض طلبات الهجرة.

المصدر: المفوضية/الحكومات.

الجدول الثاني

ميزانية المفوضية ونفقاتها في عام ٢٠١٢

المنطقة الفرعية/المنطقة	دفتر الأستاذ العام	برنامج اللاجئين الركيزة الأولى	برنامج الأشخاص عديمي الجنسية الركيزة الثانية	مشروع إعادة الإدماج الركيزة الثالثة	مشاريع المشردين داخلياً الركيزة الرابعة	المجموع بدولارات الولايات المتحدة
غربا أفريقيا	الميزانية	٢٠٨ ٠٣١ ٧٥٨	٤ ٤٦٦ ٢٢٣	٢٤ ١٣٢ ٣٦٢	٢١ ٠٩٨ ٧٠٠	**٢٥٧ ٧٢٩ ٠٤٣**
	الإنفاق	١١٣ ٢٠٩ ٦٩٤	١ ٤٢١ ١٦١	١٧ ٢٦٦ ٣١٧	٨ ٩١٠ ٨٢٥	**١٤٠ ٨٠٧ ٩٩٧**
شرق أفريقيا والقرن الأفريقي	الميزانية	١ ٠٣٨ ٦٨٨ ٣٣٦	٩ ٧٢٠ ١٨٠	٣ ٣٨٨ ٤١١	١٦٥ ١٦٧ ٤٨٠	**١ ٢١٦ ٩٦٤ ٤٠٧**
	الإنفاق	٥١٥ ٥٧٠ ٦٧٥	٥ ١٤٩ ٠٥٣	٢ ٦٧٧ ٧٥٢	٧٣ ٨٩٩ ١٤٦	**٥٩٧ ٢٩٦ ٦٢٦**
وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى	الميزانية	٢٥٣ ٣٦٦ ٧٤٩	٣ ٣٣٧ ٩٣٣	٨١ ٦٠٦ ٤٧١	٦١ ٩٦٧ ٤٣١	**٤٠٠ ٢٧٨ ٥٨٤**
	الإنفاق	١٣٢ ٤٣٦ ٩٩٢	١ ٣٠٣ ٤٤٨	١٤ ٩٧٢ ٦٠٧	٢٩ ١٤٨ ٣٣٧	**١٧٧ ٨٦١ ٣٨٤**
أفريقيا الجنوبية	الميزانية	٨٥ ٥٨٣ ٠٤٧	٢ ٩٦٥ ٢٩٧	صفر	١ ٩٨٦ ٣٥٤	**٩٠ ٥٣٤ ٦٩٨**
	الإنفاق	٤٣ ١١٠ ٠٩٩	٥٩٧ ٨٣٤	صفر	١ ٣٠٢ ١٩٢	**٤٥ ٠١٠ ١٢٥**
شمال أفريقيا	الميزانية	١٥٤ ٣٢٦ ٧٤٢	٨٨ ٨٩٠	صفر	١٦ ٩٢٥ ٧٢٣	**١٧١ ٣٤١ ٣٥٥**
	الإنفاق	٨٦ ٧٨٠ ٠٤٦	٨٣ ٥٠٦	صفر	٤ ٥٦٥ ٩٧٩	**٩١ ٤٢٩ ٥٣١**
الشرق الأوسط	الميزانية	٤٥٢ ٢٦٦ ٠٩٧	٣ ١٩٠ ٥٦٦	٢٩ ٩١٤ ٢٦٤	٢٠٩ ٤٣٩ ٤٤٨	**٦٩٤ ٨١٠ ٣٧٥**
	الإنفاق	٢٨٦ ٧٤٣ ٨٠٩	١ ٠٦٨ ٠٤١	٢٢ ٨٦٥ ٦٩٧	١١٩ ٣٦٨ ٩٢٥	**٤٣٠ ٠٤٦ ٤٧٢**
جنوب غرب أفريقيا	الميزانية	١٥٠ ٦١٠ ٢٨١	٨٧٦ ٩٩٢	١٠٦ ٤٠٣ ٢٩٥	٧١ ٥٩١ ٢٢٧	**٣٢٩ ٤٨١ ٧٩٥**
	الإنفاق	٩٤ ٢٩٢ ٧٤١	٨٧٢ ٦١٧	٥٣ ٩١١ ٩٢١	٤٤ ٧٠٨ ٣٣٨	**١٩٣ ٧٨٥ ٦١٧**
آسيا الوسطى	الميزانية	١٢ ٥٠٦ ٧٠٤	٢ ٨٧٢ ٤٠٣	صفر	٧ ٥٠٥ ١٨٦	**٢٢ ٨٨٤ ٢٩٣**
	الإنفاق	٥ ٦٩٣ ٦٧٢	١ ٦٦٢ ٣٤٥	صفر	٣ ٥٢٨ ٠٧٢	**١٠ ٨٨٤ ٠٨٩**
جنوب آسيا	الميزانية	٣٦ ٢٠٤ ٣٣٩	١ ٥٠١ ٤٢١	١ ٤١١ ١٠١	٧ ٥٥٣ ٨٨٨	**٤٦ ٦٧٠ ٧٤٩**
	الإنفاق	٢٠ ٥٣٥ ٣٧٦	٨٥٨ ٠٤٤	٦٢٣ ٧٧٨	٤ ٣٥٧ ٠٠٦	**٢٦ ٣٧٤ ٢٠٤**
جنوب شرقي آسيا	الميزانية	٦٥ ٨٨٧ ١٦١	١٢ ٦٦٢ ٦٢٠	٤٥٥ ٠٠٠	٣٠ ٧٠٧ ٤٠٩	**١٠٩ ٧١٢ ١٩٠**
	الإنفاق	٣٨ ١٩٢ ٩٩٩	٧ ٦٥٧ ٤٦٩	٣٧٠ ٤٠٩	١٩ ٠٥٦ ٣٧٨	**٦٥ ٢٧٧ ٢٥٥**
شرق آسيا والمحيط الهادئ	الميزانية	١٦ ١٤١ ٢٤٦	٣٨٤ ١٠٨	صفر	صفر	**١٦ ٥٢٥ ٣٥٤**
	الإنفاق	١٢ ٨٠٥ ٣٩٤	٢٦٧ ٤١٣	صفر	صفر	**١٣ ٠٧٢ ٨٠٧**
أوروبا الشرقية	الميزانية	٩٩ ٨١٤ ٥٣٧	٢ ٤٦٤ ٥٩٨	صفر	١٣ ٣٧٧ ٠٦٤	**١١٥ ٦٥٦ ١٩٩**
	الإنفاق	٥٨ ٥٥٣ ٦٠٢	١ ٥٦٩ ٠٦٤	صفر	٦ ٥٠٤ ٠٨٥	**٦٦ ٦٢٦ ٧٥١**
جنوب شرقي أوروبا	الميزانية	٢٣ ٧٤٣ ٣٠٥	٤ ٩١٦ ٨٤٠	٨ ١١٤ ٧٩٨	٢٦ ٨٠٦ ٨٩٧	**٦٣ ٥٨١ ٨٤٠**
	الإنفاق	١٠ ٠٠٨ ٩٩٣	٣ ٤٥٥ ٧٧٣	٥ ٦٩٤ ٨٤١	٩ ٢٣٢ ٤٨٨	**٢٨ ٣٩٢ ٠٩٥**
شمال وغرب وجنوب أوروبا	الميزانية	٥١ ٦١٩ ٢٢٨	٣ ٠٢٠ ١٥٤	صفر	صفر	**٥٤ ٦٣٩ ٣٨٢**
	الإنفاق	٣٧ ٥٢٩ ٠٤٩	٢ ٤٣٩ ٥٤٦	صفر	صفر	**٣٩ ٩٦٨ ٥٩٥**

المنطقة الفرعية/المنطقة		دفتر الأستاذ العام	برنامج اللاجئين الركيزة الأولى	برنامج الأشخاص عديمي الجنسية الركيزة الثانية		مشروع إعادة الإدماج الركيزة الثالثة	مشاريع المشردين داخلياً الركيزة الرابعة	المجموع بدولارات الولايات المتحدة
أمريكا الشمالية والكاريبي		الميزانية	٨ ٧٥٧ ٦٣١	٩ ٦٤٥ ٢٣٢		صفر	٣ ٢٠٣ ٦٥٤	**٢١ ٦٠٦ ٥١٧**
		الإنفاق	٦ ٣٦١ ٦٤٧	٦ ٢٦١ ٤٩٩		صفر	١ ٩٩١ ٨٦٨	**١٤ ٦١٥ ٠١٤**
أمريكا اللاتينية		الميزانية	٥١ ١٧٧ ٥٢٦		صفر	صفر	٢٨ ٣٥٣ ٢١٩	**٧٩ ٥٣٠ ٧٤٥**
		الإنفاق	٣١ ٥٤٩ ٨٧٦		صفر	صفر	١٧ ٠٨٤ ٥٧٥	**٤٨ ٦٣٤ ٤٥١**
المجموع الفرعي للميدان		**الميزانية**	**٢ ٧٠٨ ٧٢٤ ٦٨٧**	**٦٢ ١١٣ ٤٥٧**		**٢٥٥ ٤٢٥ ٧٠٢**	**٦٦٥ ٦٨٣ ٦٨٠**	**٣ ٦٩١ ٩٤٧ ٥٢٦**
		الإنفاق	**١ ٤٩٣ ٣٧٤ ٦٦٤**	**٣٤ ٦٦٦ ٨١٣**		**١١٨ ٣٨٣ ٣٢٢**	**٣٤٣ ٦٥٨ ٢١٤**	**١ ٩٩٠ ٠٨٣ ٠١٣**
البرامج العالمية		الميزانية	١٨٤ ٤٢٥ ٧٦١					**١٨٤ ٤٢٥ ٧٦١**
		الإنفاق	١٧٠ ٩٤٧ ٤٥٨					**١٧٠ ٩٤٧ ٤٥٨**
المقر[1]		الميزانية	١٨٨ ٣٦٠ ٥٩٣					**١٨٨ ٣٦٠ ٥٩٣**
		الإنفاق	١٨٨ ٠٧٣ ١٩٨					**١٨٨ ٠٧٣ ١٩٨**
المجموع الفرعي للأنشطة المبرمجة		**الميزانية**	**٣ ٠٨١ ٥١١ ٠٤١**	**٦٢ ١١٣ ٤٥٧**		**٢٥٥ ٤٢٥ ٧٠٢**	**٦٦٥ ٦٨٣ ٦٨٠**	**٤ ٠٦٤ ٧٣٣ ٨٨٠**
		الإنفاق	**١ ٨٥٢ ٣٩٥ ٣٢٠**	**٣٤ ٦٦٦ ٨١٣**		**١١٨ ٣٨٣ ٣٢٢**	**٣٤٣ ٦٥٨ ٢١٤**	**٢ ٣٤٩ ١٠٣ ٦٦٩**
الاحتياطي التشغيلي		الميزانية	١٦٠ ١٥٤ ٦١٦					**١٦٠ ١٥٤ ٦١٦**
احتياطي الأنشطة الجديدة والإضافية المتصلة بالولاية		الميزانية	١٨ ٧١٨ ٥٥٤					**١٨ ٧١٨ ٥٥٤**
الموظفون المبتدئون من الفئة الفنية		الميزانية	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠					**١٢ ٠٠٠ ٠٠٠**
		الإنفاق	٨ ٦٠٦ ٥٨١					**٨ ٦٠٦ ٥٨١**
المجموع		**الميزانية**	**٣ ٢٧٢ ٣٨٤ ٢١١**	**٦٢ ١١٣ ٤٥٧**		**٢٥٥ ٤٢٥ ٧٠٢**	**٦٦٥ ٦٨٣ ٦٨٠**	**٤ ٢٥٥ ٦٠٧ ٠٥٠**
		الإنفاق	**١ ٨٦١ ٠٠١ ٩٠١**	**٣٤ ٦٦٦ ٨١٣**		**١١٨ ٣٨٣ ٣٢٢**	**٣٤٣ ٦٥٨ ٢١٤**	**٢ ٣٥٧ ٧١٠ ٢٥٠**

(١) يشمل المخصصات من الميزانية العادية للأمم المتحدة على النحو التالي: ٣٠٠ ٩٧٦ ٤٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة (الميزانية) و٣٠٠ ٩٧٦ ٤٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة (النفقات).